

المبشرين

مَجَلَّةٌ فَضَلِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ

تُعْنَى بِعُلُومِ كِتَابِ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ

وَبِسِيَرَةِ الْإِمَامِ عَلِيِّ وَفِكَرِهِ

تَصَدَّرُ عَنْ

الْأَمَانَةِ الْعَامَّةِ لِلْعَبَةِ الْحُسَيْنِيَّةِ الْمُقَدَّسَةِ

مُؤَسَّسَةِ عُلُومِ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ

مُجَارَةً مِنْ وَزَارَةِ التَّعْلِيمِ الْعَالِيِّ وَابْتِحَاطِ الْعِلْمِيِّ

مُعْتَمَدَةً لِأَغْرَاضِ التَّرْقِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ

السَّنَةِ الثَّانِيَةِ - الْعَدَدُ الْخَامِسُ

شَهْرُ مُحَرَّمٍ ١٤٣٩ هـ / تَشْرِينُ الْأَوَّلِ ٢٠١٧ م

فقه الدولة

في العهد العلوي لمالك الأشتر (ﷺ)

دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية

State Theology in the Reign of the `Alawite Malik Al-Ashtar
(Contemporary Study on the Infrastructures of the
Civilized State)

م. د. حميد جاسم عبود الغرابي

جامعة كربلاء

كلية العلوم الإسلامية

Lectur. Dr. Hammed Jassim `Abud Al-Gharbawi

University of Karbala

College of Islamic Sciences

ملخص البحث

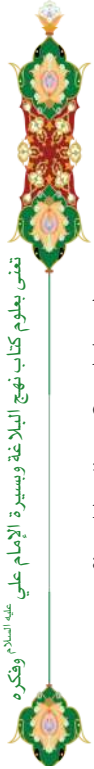
يعد عهد الإمام علي (عليه السلام) لمالك الأشتر (رضوان الله عليه) حين ولاه مصر من الوثائق التاريخية الجامعة المهمة في فقه الدولة ونظم إدارتها؛ وذلك لصدورها من إمام معصوم مفترض الطاعة أولاً ولأنه حاكمٌ عدل ثانياً وثالثاً لتضمنه محاور ومفاهيم عدة تُعد من البنى التحتية لبناء الدولة المدنية. وتحاكي هذه المفاهيم الدستورية ما توصلت إليه نظريات الحكم الحديثة في إدارة الدولة المدنية مثل: الفصل بين السلطات، حكومة التكنوقراط، واللامركزية في الحكم، وحكومة الأكثرية وغيرها مما عد من بنى تحتية للدول الديمقراطية والحكم المدني.

لقد اتبع الباحث في عرضه المعلومات ثلاثة مناهج، وهي المنهج الاستقرائي، ثم المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.



Abstract

The covenant to Malik Al-Ashtarؓ is considered as a historical document to manage a state as it emanates from an infallible, Imam Ali (Peace be upon him) the fairest ruler ,covers a great scope of the infrastructures to erect a civilized state and deals with contemporary issues: separation of authorities ,technocratic state, decentralization in ruling, majority government and so forth. The paper tackles such a locus through induction approach, description approach and analysis approach.



كبر وعجز منعموه!! انفقوا عليه

المقدمة

من بيت المال»^(٢). وقد تجد ذلك واضحا في عهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه) حين ولاه مصر. فعند تأمل هذا العهد المبارك الذي بعض بنوده عدت وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة يتبين لنا أنه منظومة حقوقية متكاملة في إدارة الدولة ومؤسساتها. يمكن تصنيف عهد الإمام علي (عليه السلام) على قسمين:

القسم الأول: المحاور العامة.

القسم الثاني: المفاهيم الخاصة.

فما يتعلق بالمحاور العامة فقد انتظم العهد في محاور عدة من شأنها بيان الكيفية التي ينبغي أن يكون عليها الحاكم وحكومته. وقد تضمنت هذه المحاور تلك المفاهيم الخاصة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وجاء هذا البحث كي يوضح تلك العلاقة فانتظم

لقد أثبتت التجارب أن الدول القائمة على المؤسسات والأنشطة المدنية هي القادرة على تقديم أفضل الخدمات لشعوبها وهي التي تكون عامرة ومستمرة يسودها الأمن والسلام والعدل والمساواة لأنها تقوم على أسس صحيحة غايتها وهدفها المواطن. لذا دعا الإسلام إلى بناء الدولة المدنية القائمة على المواطنة وتجد مصاديق ذلك في قيام دولة الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) ففي المشهور قوله (صلى الله عليه وآله): «لا فضل لعربي على أعجمي

إلا بالتقوى»^(١) وفي دولة الإمام علي (عليه السلام)، الحادثة المعروفة أنه (عليه السلام) مر بشيخ مكفوف كبير يسأل، «فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) ما هذا؟ ف قيل له: يا أمير المؤمنين انه نصراني. فقال الإمام (عليه السلام): استعملتموه حتى إذا



البحث بمقدمة وثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول بيان مفاهيم البحث والمبحث الثاني البنى التحتية للدولة المدنية والمبحث الثالث المبادئ والمفاهيم الدستورية المرتبطة بالدولة المدنية ثم الخاتمة وتحديد النتائج وقائمة للمصادر والمراجع. المبحث الأول: بيان مفاهيم البحث أولاً: الفقه لغة واصطلاحاً:

الفقه كما قد تتوافق على ذلك جميع المصادر لغويًا: بأنه العلم بالشئ والفهم له. فقد ذكر الجوهري في الصحاح: الفقه: الفهم. قال أعرابي لعيسى ابن عمر: شهدت عليك بالفقه. تقول منه: فقه الرجل، بالكسر. وفلان لا يفقه ولا ينقه. وافقهتك الشئ^(٣). وجاء في القاموس المحيط: الفقه (بالكسر): العلم بالشئ والفهم له والفتنة، غلب على علم الدين لشرفه^(٤). وفي لسان العرب: الفقه: العلم بالشئ

والفهم له، والفقه الفتنة^(٥). وإلى هذا المعنى أشار قوله تعالى في كتابه الكريم ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ﴾^(٦) (أي لا نعلم ولا نفهم حقيقة كثير مما تقول^(٧)). يقول ابن القيم: والفقه أخص من الفهم، وهو فهم مراد المتكلم من كلامه، هذا قدر زائد على مجرد وضع اللفظ في اللغة، وبحسب تفاوت مراتب الناس في هذا تتفاوت مراتبهم في الفقه والعلم. ويقول الآمدي: الفهم عبارة عن جودة الذهن، من جهة تمييزه لاقتناص كل ما يرد عليه من المطالب، وإن لم يكن المتصف به عالماً، كالعامي الفطن^(٨). وأما اصطلاحاً فإن كلمة الفقه في أول الأمر كانت تطلق على معارف الشريعة، حيث فسر بذلك قول رسول الله (صلى الله عليه وآله): «رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه»^(٩). وبهذا المعنى فسر قوله تعالى ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ



فقه الدولة في العهد العلوي لمالك الأشتر (رضي الله عنه) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....^(١٠٠)

المختلفة، أو المستمدة من الأدلة التفصيلية^(١٢).

ثانياً: الدولة المدنية

الدولة: لغة واصطلاحاً^(١٣):

بفتح الدال وضمها يقال: الدولة والدولة هي بمعنى واحد يراد بها مدار وانقلب من حال إلى حال. يقال: دالت له الدولة أي صارت إليه ومداولة الله الأيام بين الناس بمعنى صرفها بينهم، فصيرها لهؤلاء تارة ولهؤلاء أخرى وتداولت الأيدي أي تعاقبته، بمعنى أخذته هذه مرة وهذه مرة أخرى ومنه قولهم: تداولوا الشيء بينهم أي تناقلوه وقلّبوه بين أيديهم وتناوبوه، والدولة هنا مصدر وجمعها دول بكسر الدال وضمها، ويراد ما يتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك، وعلى هذا المعنى تطلق على المال والغلبة كما تطلق على البلاد، فيقال: الدول الإسلامية أو الدول العربية والأوربية كما تطلق

فِرْقَةً مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٠٠﴾. وكذلك قوله

(صلى الله عليه وآله): «من يرد الله

به خيراً يفقهه في الدين»^(١١). إلا أن

التمايز التدريجي للمعارف الدينية المختلفة، وتبلور الشكل المستقل لهذا العلم، واستقلاله بقواعد وأحكام حيث انحصر بحدود الأحكام الشرعية الخاصة بأفعال المكلفين أدى إلى خروج الفقه اصطلاحاً عن حدود المعنى السابق ليدخل مرحلة أخرى من مراحل تطوره، وليصبح له مدلوله المقتصر على الأحكام العملية، أي ما يسمى بالعبادات والمعاملات، وحيث يستمر في التطور والترقي عندما يتوسع الفقهاء في مدلول كلمة الفقه هذه، وذلك الاجتهاد المختص، فأصبحت هذه الكلمة تطلق على العلم بالأحكام الشرعية الفرعية العملية بطرقها

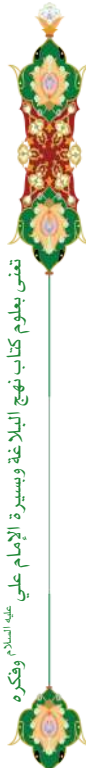


على الهيئة الحاكمة، يقال: لكل زمان دولة ورجال بلحاظ أن الجميع مما يتداول بينه لكونه بحاجة إلى تدبير ونقل وانتقال أو بلحاظ التقلب والتصرف من جماعة إلى أخرى، إذ لا استقرار للسلطة ولا ثبات لجهة النقص والحيف والظلم كما في الدول المستبدة أو الشوروية القاصرة، أو لجهة الاختبار والامتحان الإلهي للبشر في قلب القدرة ومنه اشتهر: (الدهر دول) كناية عن الانتقال، ومن ذلك يظهر أنها ليست حقيقة شرعية ولا متشرعية وإنما هي مصداق من مصاديق المعنى اللغوي وعليه فهي عرفية خاصة أو عامة وقد أمضاها الشارع بحسب ماتعارف عليه عند العقلاء نعم ورد استعمال الدولة في القرآن الكريم بالمعنى اللغوي وكذا في كلمات أمير المؤمنين (عليه السلام)، إذ ورد في بعض ما ظاهره المعنى اللغوي وفي

آخر ما ظاهره الحكم والسلطة، وهو لا يثبت حقيقة شرعية بناءً على عدم كون الإمام (عليه السلام) شارعاً؛ لانحصار المشرع بالخالق تبارك وتعالى، أو لشموله للرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) فقط دون شموله للإمام (عليه السلام) على الخلاف بين الأصوليين في تحديد الشارع. وعليه فإن ما ورد من استعمالات في الكتاب والسنة ليس تأسياً جديداً حتى يحمل على الحقيقة الشرعية، وإنما يحمل على المعنى اللغوي، وبحسب ما تعارف عليه عند العقلاء من الحقيقة العرفية الخاصة أو العرفية العامة.

ومما ورد بلفظ الدولة في القرآن الكريم قوله عز وجل: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ

ومما ورد بلفظ الدولة في القرآن الكريم قوله عز وجل: ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ





فقه الدولة في العهد العلوي لمالك الأشتر () دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴿١٤﴾، فمفهوم الدولة هنا ورد بالمعنى اللغوي أي التقلب من حال إلى آخر وورد في الأحاديث الشريفة ما يحتمل الأثنين وبعضها ظاهر في المعنى اللغوي والآخر في المعنى الاصطلاحي فعن الإمام الصادق (عليه السلام): «إن للحق دولة وللباطل دولة»^(١٥) فالدولة هنا تحتمل الاثنين إلا أنها ظاهرة في المعنى اللغوي، وكذلك في قول الإمام علي (عليه السلام): «الدولة كما تقبل تدبر»^(١٦)، وفي قوله (عليه السلام): «دولة الأكابر من أفضل المغانم»^(١٧)، و«دولة اللئام مذلة الكرام»^(١٨)، وهنا ظاهر في المعنى اللغوي بقرينة ما بعده وهو قوله (عليه السلام): «دولة الكريم تظهر مناقبه»^(١٩)، إلا يقال بأن المتبادر من الدولة في مثل هذه الأحاديث هو الحكومة، فحينئذ تحمل على الحقيقة العرفية الخاصة. وما ورد ما ظاهره الحكومة حديثا

الغرر عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «زوال الدول باصطناع السفل»^(٢٠)، و«يستدل على إدبار الدول بأربع: تضييع الأصول، والتمسك بالفروع، وتقديم الأراذل، وتأخير الأفاضل»^(٢١) أي الحكومات، وفي نهج البلاغة عنه (عليه السلام): «وأعظم ما افترض الله سبحانه من تلك الحقوق حقّ الوالي على الرعيّة، وحقّ الرعيّة على الوالي، فريضة فرضها الله سبحانه لكلّ على كلّ، فجعلها نظاما لألفتهم، وعزّا لدينهم، فليست تصلح الرعيّة إلاّ بصلاح الولاية، ولا تصلح الولاية، إلاّ باستقامة الرعيّة؛ فإذا أدّت الرعيّة إلى الوالي حقّه وأدى الوالي إليها حقّها عزّ الحقّ بينهم، وقامت مناهج الدين، واعتدلت معالم العدل، وجرت على أذلالها السنن، فصلح بذلك الزّمان، وطمع في بقاء الدّولة، ويئست مطامع الأعداء»^(٢٢)، وهو

ظاهر بل صريح في الحكومة بقرينة خارجية هي حديثه (عليه السلام) عن الولاية وحقوقهم وداخلية هي السياق، وقال (عليه السلام): «ماحصن الدول مثل العدل»^(٢٣)، ويتبين أن للدولة معاني عدة منها: الأول: الحكومة.

الثاني: السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

الثالث: مايشمل الأمة أيضاً^(٢٤). والمراد من الدولة في مفهوم البحث هو المعنى الثاني.

ثالثاً: المدينة

مدينة من الفعل مدن وفي لسان العرب مدن بالمكان يعني أقام به ومنه المدينة على وزن فعيلة^(٢٥)، المدينة أيضاً تعني الحصن. ومن الفعل مدن اشتقت مدينة، مدني، مدينة، تمدن وتمدن.. المدينة هي مكان الاستقرار والعمران. والمدينة في اللغة إما اسم معرف مثل قول

المدينة بمعنى الحياة الحديثة أو الحضارة، أو صفة لوصف حياة المدينة في طورها المتقدم في شتى مجالات الحياة من العلوم والمعارف والآداب والثقافة والصنائع والحرف والخدمات والتجارة والمباني والملابس والأكل والشراب والترفيه والرفاهية. والمدينة لغة تعني ضد البداوة. وفي السياسة يستخدم مصطلح الدولة المدنية في مقابل الدولة الدينية التي مازال البعض يدعو لها.. والدولة المدنية ليست ضد الدين إنما هي ضد المشروع السياسي الذي يدعي أصحابه أنه يحكم باسم الدين، وقد شهد القاضي والداني بأنه مشروعٌ عاريٌّ تماماً من مقاصد الدين وأخلاق الدين.. وكذلك الدولة المدنية ضد أي مشروع سياسي يسعى أصحابه أو يظنون أنهم يمكنهم أن يقيموا مرة أخرى سلطة بأسم الدين. مدني، تمدن، ومدينة يقابلها





فقده الدولة في العهد العلوي لما لك الأشر (ﷺ) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

بالمقطع sec يفيد معناها الفصل،
القطع، الحجز، الحماية^(٢٦).

رابعاً: العهد العلوي

يقول محمد عبده في شرحه
لنهج البلاغة: (ومن عهد له (عليه
السلام) كتبه للأشتر النخعي لما ولاه
على مصر وأعمالها حين اضطرب أمر
أميرها محمد بن أبي بكر وهو أطول
عهد وأجمع كتبه للمحاسن)^(٢٧).

خامساً: البنى التحتية

البنى في اللغة: تعني هياة البناء.
وفي الاصطلاح: هي الأنشطة
ذات السمة الاقتصادية التي لها
علاقة ببناء الدولة على المستويات
كافة التعليمي والاداري والزراعي
والصناعي والتنمية البشرية على وفق
النظام المؤسساتي اللامركزي. وفي
الموسوعة الحرة (ويكيديا): البنية
التي تحتية عبارة عن الهياكل المنظمة
اللازمة لتشغيل المجتمع أو المشروع
أو الخدمات والمرافق اللازمة لكي

في القاموس الإنجليزي كلمة Civ-
il، ومدني يقابلها Civic. أما كلمة
Civics فهي تعني علم التربية المدنية
وعلم حقوق المواطنين وواجباتهم..
Civilization تعني مدنية وحضارة..
Civil service تعني خدمة مدنية..
Civil society تعني مجتمع مدني.. Civ-
il Demographic State تعني دولة مدنية
ديمقراطية. مما سبق ذكره من كلمة
مدني ومدنية لا تشير إلى العلمانية
أو اللادينية. والكلمة الإنجليزية
التي تعني العلمانية أو اللادينية
هي كلمة سيكيولار Secular. وفي
القاموس الإنجليزي تعني هذه
الكلمة وصف شيء ليس له علاقة
بالدين. وسيكيولاريزم Secularism في
القاموس تعني النظام الذي لا يلعب
الدين فيه أي دور في التعليم أو تنظيم
المجتمع.. بمعنى فصل الدين عن
الدولة، وهي العلمانية كما في أوروبا..
ومعظم الكلمات الإنجليزية التي تبدأ



السنة الثانية - العدد الخامس - ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٧ م

يعمل الاقتصاد ويمكن تعريفها بصفة عامة على أنها مجموعة من العناصر الهيكلية المترابطة التي توفر إطار عمل يدعم الهيكل الكلي للتطوير. وهي تمثل مصطلحاً هاماً للحكم على تنمية الدولة أو المنطقة. وهذا المصطلح يشير في الغالب إلى الهياكل الفنية التي تدعم المجتمع، مثل الطرق والجسور وموارد المياه والصرف الصحي والشبكات الكهربائية والاتصالات عن بعد وما إلى ذلك، ويمكن أن يتم تعريفه على أنه (المكونات المادية للأنظمة المترابطة التي توفر السلع والخدمات الضرورية اللازمة لتمكين أو استدامة أو تحسين ظروف الحياة المجتمعية وعند النظر إليها من الناحية الوظيفية، فإن البنية التحتية تسهل إنتاج البضائع والخدمات، بالإضافة إلى توزيع المنتجات المنتهية في الأسواق، بالإضافة إلى الخدمات

الاجتماعية الأساسية، مثل المدارس والمستشفيات، فعلى سبيل المثال، تتيح الطرق القدرة على نقل المواد الخام إلى المصانع وفي اللغة العسكرية، فإن هذا المصطلح يشير إلى المباني والمنشآت الدائمة اللازمة لدعم القوات العسكرية وإعادة انتشارها وتشغيلها. ولتبسيط الأمر، فإن البنية التحتية هي أي شيء يلزم للحياة اليومية، أي كل شيء يستخدم بشكل يومي^(٢٨).

المبحث الثاني:

البنية التحتية للدولة المدنية

بعد بيان معنى البنية التحتية فإن المراد بها في البحث يقرب نوعاً ما عن المعنى الحقيقي فالإمام (عليه السلام) في عهده المبارك قد أستعرض مجموعة من القواعد والتعاليم التي بمجموعها تشكل قاعدة رصينة وبنى تحتية للدولة المدنية العادلة وتارة تكون هذه





فقده الدولة في العهد العلوي لما لك الأشر (ﷺ) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

البنى مبادئ معنوية وتارة تكون مؤسسات مجتمعية وتكونقراط فمنها:

(١) البناء الديني (العبادي)

لقد تضمن عهد الإمام علي (عليه السلام) نصوصاً كثيرة تدعو إلى بناء شخصية الحاكم الإيمانية والالتزام بشرع الله والعمل بكتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وآله) وطاعة الله وطاعة من أمر الله بطاعته وكذلك التقوى والورع ولزوم الحق وإقامة الفرائض واتباع السنن واجتناب المعاصي والبدع وهو بذلك يؤسس لمرجعية الكتاب والعترة في بناء الدولة المدنية ومن تلك النصوص:

قوله (عليه السلام): «أمره بتقوى الله وإيثار طاعته - واتباع ما أمر به في كتابه من فرائضه وسننه...» (٢٩).

«ولا تنقض سنةً صالحَةً عمل بها صدور هذه الأمة واجتمعت بها الألفة وصلحت عليها الرعية»

منها» (٣٠). «وارد إلى الله ورسوله ما يضلحك من الخطوب ويشته عليك من الأمور فقد قال الله تعالى لقوم أحب إرشادهم ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئٍ فردوه إلى الله والرسول﴾ فالرد إلى الله الأخذ بمحكم كتابه والرد إلى الرسول الأخذ بسنته الجامعة غير المفرقة» (٣١).

«وليكن في خاصة ما تخلص به لله دينك إقامة فرائضه التي هي له خاصة فأعط الله من بدنك في ليلك ونهارك - ووف ما تقربت به إلى الله من ذلك كاملاً غير مثلوم ولا منقوص بالغاً من بدنك ما بلغ وإذا قمت في صلاتك للناس فلا تكونن منقراً ولا مضيعاً فإن في الناس من



النصوص:

كقوله (عليه السلام): «وَأَمْرُهُ أَنْ يَكْسِرَ نَفْسَهُ مِنَ الشَّهَوَاتِ وَيَزَعَهَا عِنْدَ الْجُمُوحَاتِ فَإِنَّ النَّفْسَ أَمَارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ اللَّهُ» (٣٣).

«فَلْيَكُنْ أَحَبَّ الذَّخَائِرِ إِلَيْكَ ذَخِيرَةُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ فَاْمَلِكْ هَوَاكَ وَشُحَّ بِنَفْسِكَ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَكَ فَإِنَّ الشُّحَّ بِالنَّفْسِ الْإِنْصَافُ مِنْهَا فِيمَا أَحَبَّتْ أَوْ كَرِهَتْ وَأَشْعُرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَاللُّطْفَ بِهِمْ وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبْعًا ضَارِيًا تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ إِمَّا أَخٌ لَكَ فِي الدِّينِ وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ» (٣٤).

(٣) البناء الارشادي (العظة والنصحية)
لانجاوب الصواب عندما نقول
أن نصوص العهد كلها إرشادية أراد
منها الإمام (عليه السلام) تنبيه عامله
ونصحه وإرشاده وهو مقبل على
مهمة هو بأمس الحاجة إلى النصح
والارشاد لاسيما من قبل الإمام

بِهِ الْعِلَّةُ وَلَهُ الْحَاجَةُ وَقَدْ سَأَلْتُ
رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله)
حِينَ وَجَّهَنِي إِلَى الْيَمَنِ كَيْفَ أَصَلِّي
بِهِمْ فَقَالَ صَلِّ بِهِمْ كَصَلَاةِ أَضْعَفِهِمْ
وَكُنْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا» (٣٢).

(٢) البناء الأخلاقي (التربوي)

في عهد الإمام علي (عليه السلام)
لمالك الأشتر منظومة أخلاقية
متكاملة على الحاكم أن يتحلى بها
وينهجها في سبيل الوصول إلى المعنى
القرآني والنبوي في مفهوم الحكم
والقيادة فلم تغب الأخلاق عن
ذهنية الإمام (عليه السلام) وهو
يوجه ولاته ومنهم الأشتر وكيفية
التعامل مع النفس أولاً والرعية،
فهناك نصوص كثيرة تدعو إلى
محاسن الأخلاق وترك مساوئها
وخصوصية الحاكم في التمسك بها
من أولويات العمل القيادي وبناء
حكومة مدنية قائمة على قيم خلقية
نابعة من القرآن والسنة، ومن تلك





فقهاء الدولة في العهد العلوي لمالك الأشتر (رضي الله عنه) دراسة معاصرة للبنية التحتية للدولة المدنية.....

الدين وإِذَا نَظِيرُكَ فِي الْخَلْقِ» (٣٥).

ومثال التحذير قوله (عليه السلام): «إِيَّاكَ وَمُسَامَاةَ اللَّهِ فِي عَظَمَتِهِ وَالتَّشَبُّهُ بِهِ فِي جَبْرُوتِهِ فَإِنَّ اللَّهَ يُذِلُّ كُلَّ جَبَّارٍ وَيُيَسِّرُ كُلَّ مُخْتَالٍ أَنْصِفِ اللَّهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمَنْ خَاصَّةَ أَهْلِكَ وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوَى مِنْ رَعِيَّتِكَ فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمُ وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللَّهِ كَانَ اللَّهُ خَصَمَهُ دُونَ عِبَادِهِ وَمَنْ خَاصَمَهُ اللَّهُ أَذْخَصَ حُجَّتَهُ» (٣٦).

(٤) البناء السياسي

بناء سياسة الدولة من ضرورات الدولة المدنية وقد بيّن الإمام (عليه السلام) ذلك في أكثر من عهده للأشتر النخعي وقد لخصها البحث في بيان مفاهيم العهد العامة ومن تلك السياسات مبدأ الشورى واختيار الوزراء والولاية والعمال كما في قوله (عليه السلام): «وَلَا تُدْخِلَنَّ فِي مَشُورَتِكَ بَخِيلاً يَعْدِلُ بِكَ عَنِ

المعصوم (عليه السلام) وهو الحاكم العادل ذو الحكمة تعلم مكارم الأخلاق من رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وفي العهد نوعان من الإرشاد هما الترغيب والتحذير مثال الترغيب قوله (عليه السلام): «ثُمَّ اَعْلَمَ يَا مَالِكُ أَنِّي قَدْ وَجَّهْتُكَ إِلَى بِلَادٍ قَدْ جَرَتْ عَلَيْهَا دَوْلٌ قَبْلَكَ مِنْ عَدْلٍ وَجَوْرِ وَأَنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ مِنْ أُمُورِكَ فِي مِثْلِ مَا كُنْتَ تَنْظُرُ فِيهِ مِنْ أُمُورِ الْوَلَاةِ قَبْلَكَ وَيَقُولُونَ فِيكَ مَا كُنْتَ تَقُولُ فِيهِمْ وَإِنَّمَا يُسْتَدَلُّ عَلَى الصَّالِحِينَ بِمَا يُجْرِي اللَّهُ هُمْ عَلَى أَلْسِنِ عِبَادِهِ فَلْيَكُنْ أَحَبَّ الذَّخَائِرِ إِلَيْكَ ذَخِيرَةُ الْعَمَلِ الصَّالِحِ فَاْمَلِكُ هَوَاكَ وَشُحَّ بِنَفْسِكَ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَكَ فَإِنَّ الشُّحَّ بِالنَّفْسِ الْإِنْصَافُ مِنْهَا فِيمَا أَحَبَّتْ أَوْ كَرِهَتْ وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَاللُّطْفَ بِهِمْ وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبْعًا ضَارِيًا تَعْتَنِمُ أَكْلَهُمْ فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ إِمَّا أَخُ لَكَ فِي



السنة الثانية - العدد الخامس - ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٧ م



الدولة المدنية فمن ذلك: قوله (عليه السلام): «وَأَكْثَرُ مَدَارِسَةِ الْعُلَمَاءِ وَمُنَاقَشَةِ الْحُكَمَاءِ فِي تَشْيِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرٌ بِأَلَدِكَ وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ»^(٣٨).

(٦) البناء الاجتماعي

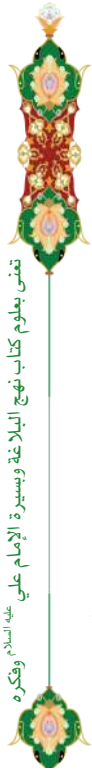
الحفاظ على النسيج الاجتماعي والتعايش السلمي بين طبقات

المجتمع تعد من ضرورات الدولة المدنية فحري بالحاكم أن يكون عاملاً مساعداً في ديمومة العلاقة الطيبة بين فئات الشعب ويعالج النزاعات القائمة بين العشائر والقبائل وطبقات المجتمع بالطرق الكفيلة بسيادة الأمن والأمان في الدول وأن يتتهج النهج الذي رسمه الإمام علي (عليه السلام) لعامله على مصر في عهده إليه: قال الإمام (عليه السلام): «وَأَشْعُرُ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ وَالْمُحَبَّةَ لَهُمْ وَاللُّطْفَ بِهِمْ وَلَا تَكُونَنَّ عَلَيْهِمْ سَبْعاً ضَارِياً تَغْتَنِمُ

الْفَضْلَ وَيَعِدُّكَ الْفَقْرَ وَلَا جَبَاناً يُضْعِفُكَ عَنِ الْأُمُورِ وَلَا حَرِيصاً يُزَيِّنُ لَكَ الشَّرَّهَ بِالْجَوْرِ فَإِنَّ الْبُخْلَ وَالْجُبْنَ وَالْحِرْصَ غَرَائِزُ شَتَّى يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ بِاللَّهِ إِنَّ شَرَّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِأَشْرَارِ قَبْلِكَ وَزِيراً وَمَنْ شَرَّكَهُمْ فِي الْآثَامِ فَلَا يَكُونَنَّ لَكَ بَطَانَةً»^(٣٧).

(٥) البناء العلمي (الثقافي)

فسح المجال للعلماء والمبدعين ووضع الخطط المدروسة والقائمة على أسس علمية رصينة وتقريب الحكماء وذوي الخبرة من المشاركة في بناء الدولة منهج اتبعه الإمام علي (عليه السلام) في حكومته لذا أراد من واليه أن يحدو حدوه في هذا المجال حتى يصل إلى دولة المؤسسات والحكم المدني وقد تضمنت فقرات عديدة من العهد إلى الاهتمام بالمؤسسات العلمية والعلماء والحكماء وذوي الخبرة ودورهم الفاعل في بناء



الْوَالِدَانِ مِنْ وَلَدِهِمَا وَلَا يَتَفَقَمَنَّ فِي
نَفْسِكَ شَيْءٌ قَوَّيْتَهُمْ بِهِ وَلَا تَحْقِرَنَّ
لُطْفًا تَعَاهَدْتَهُمْ بِهِ وَإِنْ قَلَّ فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ
هُمَّ إِلَى بَذْلِ النَّصِيحَةِ لَكَ وَحُسْنِ
الظَّنِّ بِكَ وَلَا تَدْعُ تَفَقُّدَ لَطِيفِ
أُمُورِهِمْ اتِّكَالًا عَلَى جَسِيمِهَا فَإِنَّ
لِلْيَسِيرِ مِنْ لُطْفِكَ مَوْضِعًا يَتَّبِعُونَ
بِهِ وَلِلْجَسِيمِ مَوْضِعًا لَا يَسْتَعْنُونَ عَنْهُ
وَلِيَكُنْ أَثْرُؤُوسِ جُنْدِكَ عِنْدَكَ مَنْ
وَأَسَاهُمْ فِي مَعُونَتِهِ وَأَفْضَلَ عَلَيْهِمْ
مَنْ جَدْتَهُ بِمَا يَسْعُهُمْ وَيَسَعُ مَنْ
وَرَاءَهُمْ مِنْ خُلُوفِ أَهْلِيهِمْ حَتَّى
يَكُونَ هَمُّهُمْ هَمًّا وَاحِدًا فِي جِهَادِ
الْعَدُوِّ فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يَعْطِفُ
قُلُوبَهُمْ عَلَيْكَ»^(٤١). وتلحظ في النص
توجيه من الإمام (عليه السلام) إلى
واليه من التقرب إلى ذوي الحسب
والنسب وشرفاء الناس وساداتهم
وهي سياسة ناجحة في كسب
القبائل والعشائر وتوجيهها نحو
أهداف الدولة المدنية.

أَكْلَهُمْ فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ إِمَّا أَخْ لَكَ فِي
الدِّينِ وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ يَفْرُطُ
مِنْهُمْ الزَّلُّ وَتَعْرِضُ لَهُمُ الْعِلُّ
وَيُؤْتَى عَلَى أَيْدِيهِمْ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا
فَاعْطِهِمْ مِنْ عَفْوِكَ وَصَفْحِكَ مِثْلَ
الَّذِي تُحِبُّ وَتَرْضَى أَنْ يُعْطِيَكَ اللَّهُ
مِنْ عَفْوِهِ وَصَفْحِهِ فَإِنَّكَ فَوْقَهُمْ
وَوَالِي الْأَمْرِ عَلَيْكَ فَوْقَكَ وَاللَّهُ فَوْقَ
مَنْ وَلَاكَ وَقَدْ اسْتَكْفَاكَ أَمْرَهُمْ
وَابْتَلَاكَ بِهِمْ»^(٣٩).

«وَلَا يَكُونَنَّ الْمُحْسِنُ وَالْمُسِيءُ
عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةٍ سِوَاءٍ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ
تَزْهِيدًا لِأَهْلِ الْإِحْسَانِ فِي الْإِحْسَانِ
وَتَدْرِيئًا لِأَهْلِ الْإِسَاءَةِ عَلَى
الْإِسَاءَةِ»^(٤٠).

«ثُمَّ الصَّقُ بِذَوِي الْمُرُوءَاتِ
وَالْأَحْسَابِ وَأَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ
وَالسَّوَابِقِ الْحَسَنَةِ ثُمَّ أَهْلِ النَّجْدَةِ
وَالشَّجَاعَةِ وَالسَّخَاءِ وَالسَّاحَةِ فَإِنَّهُمْ
جَمَاعٌ مِنَ الْكَرَمِ وَشُعَبٌ مِنَ الْعُرْفِ
ثُمَّ تَفَقُّدُ مِنْ أُمُورِهِمْ مَا يَتَفَقَّدُ



«وإن ظننت الرعية بك حيفاً فأصحر لهم بعذرِكَ واعِدِلْ عَنْكَ ظُنُونَهُمْ بِإِصْحَارِكَ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ رِيَاضَةً مِنْكَ لِنَفْسِكَ وَرِفْقاً بِرَعِيَّتِكَ وَإِعْذاراً تَبْلُغُ بِهِ حَاجَتَكَ مِنْ تَقْوِيمِهِمْ عَلَى الْحَقِّ» (٤٢).

(٧) البناء العسكري

حماية ثغور المسلمين وتطوير المؤسسة العسكرية والاهتمام بها واختيار ذوي الخبرة والشجاعة تعد من أهم البنى التحتية للدولة المدنية فهي التي تدفع الشر عن البلاد والعباد وهي التي تحمي الحاكم والمحكوم فكلما كانت على أهبة الاستعداد والامكانيات كبيرة كانت الدولة بخير لذاركزت بعض نصوص العهد العلوي على دور الجنود والقادة في حماية بيضة الإسلام والمسلمين ولا بد من اختيار ذوي الكفاءات والخبرة والشجاعة في هذا المجال ومن تلك النصوص، قول

الإمام (عليه السلام):
«فاجنودُ بإذنِ الله حُصُونُ الرعيَّةِ وزينُ الوُلاةِ وعزُّ الدينِ وسُبُلُ الأَمْنِ وليَسَ تقومُ الرعيَّةُ إلاَّ بِهِمْ» (٤٣).

«ولیکن اثرُ رؤوسِ جنديكَ عندَكَ مَنْ وَاسَاهُمْ فِي مَعُونَتِهِ وَأَفْضَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ جِدَّتِهِ بِمَا يَسَعُهُمْ وَيَسَعُ مَنْ وَرَاءَهُمْ مِنْ خُلُوفِ أَهْلِيهِمْ حَتَّى يَكُونَ هَمُّهُمْ هَمًّا وَاحِدًا فِي جِهَادِ الْعَدُوِّ فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يَعْطِفُ قُلُوبَهُمْ عَلَيْكَ وَإِنَّ أَفْضَلَ قُرَّةِ عَيْنِ الْوُلاةِ اسْتِقَامَةُ الْعَدْلِ فِي الْبِلَادِ وَظُهُورُ مَوَدَّةِ الرعيَّةِ وَإِنَّهُ لَا تَظْهَرُ مَوَدَّتُهُمْ إِلَّا بِسَلَامَةِ صُدُورِهِمْ وَلَا تَصِحُّ نَصِيحَتُهُمْ إِلَّا بِحَيْطَتِهِمْ عَلَى وُلاةِ الأُمُورِ وَقِلَّةِ اسْتِثْقَالِ دُورِهِمْ وَتَرْكِ اسْتِثْطَاءِ انْقِطَاعِ مُدَّتِهِمْ فَافْسَحْ فِي آمَالِهِمْ وَوَاصِلْ فِي حُسْنِ الشَّائِ عَلَيْهِمْ وَتَعْدِيدِ مَا أَبْلَى دُورُ الْبَلَاءِ مِنْهُمْ فَإِنَّ كَثْرَةَ الذِّكْرِ حُسْنٌ أَفْعَالُهُمْ تَهْزُ الشُّجَاعَ وَتُحَرِّضُ النَّاكِلَ إِنْ شَاءَ اللهُ» (٤٤).



فقهاء الدولة في العهد العلوي لمالك الأشتر (ﷺ) دراسة معاصرة للبنية التحتية للدولة المدنية.....

اعلم بذلك سواء في حكومته أو في

توصياته إلى ولاته ومنهم الأشتر

(رضوان الله عليه) في عهده إليه إذ

قال (عليه السلام): «إِلَّا بِمَا يُجْرَجُ

اللَّهُ لَهُمْ مِنَ الْخُرَاجِ الَّذِي يَقْوُونَ

بِهِ عَلَى جِهَادِ عَدُوِّهِمْ وَيَعْتَمِدُونَ

عَلَيْهِ فِيمَا يُصْلِحُهُمْ وَيَكُونُ مِنْ وَرَاءِ

حَاجَتِهِمْ» وقال (عليه السلام):

«وَتَفَقَّدَ أَمْرَ الْخُرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ

فَإِنَّ فِي صَلَاحِهِ وَصَلَاحِهِمْ صَلَاحًا

لِمَنْ سِوَاهُمْ وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ

إِلَّا بِهِمْ لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى

الْخُرَاجِ وَأَهْلِهِ وَلِيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ

الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ

الْخُرَاجِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ

وَمَنْ طَلَبَ الْخُرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ

الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ وَلَمْ يَسْتَقِمْ أَمْرُهُ

إِلَّا قَلِيلًا فَإِنْ شَكُوا ثِقَلًا أَوْ عِلَّةً أَوْ

انْقِطَاعَ شَرِبٍ أَوْ بَالَةٍ أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ

اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ

خَفَّفَتْ عَنْهُمْ بِمَا تَرَجُّو أَنْ يُصْلِحَ

(٨) البنى الاقتصادية

الاقتصاد هو شريان الحكومة

ومتى ما كان الاقتصاد متينا ومنتعشا

فإن جميع بنى الدولة ومؤسساتها

تعيش رخاءً وقادرة على القيام

بواجباتها تجاه الشعب وبعكس

ذلك تكثر الأزمات والاعتراضات

والمظاهرات مما يؤدي إلى تقويض

العملية السياسية وفشلها لذانبه

الإمام علي (عليه السلام) عامله

مالك الأشتر إلى ضرورة الاهتمام

بالمصادر المالية للدولة ورعايتها

وتطويرها وتحقيق العدالة في التوزيع

مما يؤمن احتياجات السوق ومنع

الاحتكار وتحقيق المستوى المعاشي

العادل لجميع أفراد المجتمع وهذا

لا يتحقق إلا بالحفاظ على ثروات

الشعوب وتحقيق النظم المالية

المتطورة واحترام المال العام وتطوير

الخطط الاستراتيجية لخدمة الشعب

بجميع طبقاته والإمام (عليه السلام)



السنة الثانية - العدد الخامس - ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٧ م



بِهْ أَمْرُهُمْ وَلَا يَثْقَلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ حَقَّقْتَ بِهِ الْمُتُونَةَ عَنْهُمْ فَإِنَّهُ دُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلَادِكَ وَتَزْيِينِ وَلَايَتِكَ مَعَ اسْتِجْلَابِكَ حُسْنِ ثَنَائِهِمْ وَتَبَجُّحِكَ بِاسْتِفَاضَةِ الْعَدْلِ فِيهِمْ مُعْتَمِدًا فَضَّلَ قُوَّتَهُمْ بِمَا دَخَرْتَ عِنْدَهُمْ مِنْ إِجْمَامِكَ لَهُمْ وَالثَّقَّةَ مِنْهُمْ بِمَا عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ وَرِفْقِكَ بِهِمْ فَرُبَّمَا حَدَثَ مِنْ الْأُمُورِ مَا إِذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ مِنْ بَعْدِ احْتِمَلُوهُ طَيِّبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ فَإِنَّ الْعُمَرََانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَلْتَهُ وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الْأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا وَإِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لِإِشْرَافِ أَنْفُسِ الْوُلَاةِ عَلَى الْجَمْعِ وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقَاءِ وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بِالْعَبْرِ» (٤٥).

(٩) بناء القضاء

نزاهة القضاء واستقلاله من الأمور التي أكد عليها الإمام (عليه السلام) في عهده إلى الأشر (رضوان الله عليه) فضلاً عن اختيار القضاة

المهنيين المعروفين بتحقيق العدالة والنزاهة والتزام الشرع الحنيف والقضاء بقضاء الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) لا يحدد عنه ولا يجامل في الحق ولا تأخذه بالله لومة لائم ولا يخفى أهمية المؤسسة القضائية في ترسيخ الحق والعدل وحماية حقوق الرعية فلذا نبه الإمام علي (عليه السلام) عامله لهذا الأمر وأن استقلال تلك المؤسسات من أجديات الديمقراطية والحكومة المدنية فقال (عليه السلام):

«ثُمَّ لَا قِوَامَ لَهُذَيْنِ الصَّنْفَيْنِ إِلَّا بِالصَّنْفِ الثَّلَاثِ مِنَ الْقُضَاةِ وَالْعُمَّالِ وَالْكِتَابِ لِمَا يُحْكُمُونَ مِنَ الْمُعَاقِدِ وَيَجْمَعُونَ مِنَ الْمَنَافِعِ وَيُؤْتَمُّونَ عَلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الْأُمُورِ وَعَوَامِّهَا» (٤٦).

وقال (عليه السلام): «ثُمَّ اخْتَرْتُ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورُ وَلَا تُمَحِّكُهُ الْخُصُومُ وَلَا يَتَمَادَى فِي





فقده الدولة في العهد العلوي لما لك الأشر (ﷺ) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

المؤسسات بما يلائم ثوابت الشريعة وتعزيز بناء الدولة المدنية ينطلق من الإدارة الصحيحة والتوظيف الصحيح واستثمار الفرص واحترام الوقت وتكامل البنى التحتية لها ويبدو لي أن أفضل عبارة تعبر عن البناء الإداري قول الإمام (عليه السلام) لعامله مالك الأشر (رضوان الله عليه): «فَضَعَ كُلَّ أَمْرٍ مَوْضِعَهُ وَأَوْقَعَ كُلَّ أَمْرٍ مَوْقِعَهُ» (٤٨)(٤٩).

(١١) البناء الصناعي (المهني)

بناء المصانع والمؤسسات الانتاجية والتجارية والزراعية وتشجيع القطاعات كافة العامة والخاصة والمختلطة من أولويات العمل المؤسساتي ومن ثوابت الدولة المدنية فازدهار تلك المؤسسات وتعزيز كفاءتها يؤدي إلى الاكتفاء الذاتي وتشجيع المنتج الوطني المحفز على استقرار الأمن الغذائي الذي يؤدي إلى نجاح مفاصل الدولة كافة

الرَّزْلَةَ وَلَا يَحْضُرُ مِنَ الْفِيءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ وَلَا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ وَلَا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فَهْمٍ دُونَ أَقْصَاهُ وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ وَأَخَذَهُمْ بِالْحُجَجِ وَأَقْلَهُمْ تَبَرُّمًا بِمُرَاجَعَةِ الْخُصْمِ وَأَصْبَرَهُمْ عَلَى تَكْشُفِ الْأُمُورِ وَأَصْرَمَهُمْ عِنْدَ اتِّصَاحِ الْحُكْمِ مِمَّنْ لَا يَزِدُّهُ إِطْرَاءٌ وَلَا يَسْتَمِيلُهُ إِغْرَاءٌ وَأَوْلَيْكَ قَلِيلٌ ثُمَّ أَكْثَرَ تَعَاهَدَ قَضَائِهِ وَافْسَحَ لَهُ فِي الْبَدْلِ مَا يُزِيلُ عِلَّتَهُ وَتَقَلُّ مَعَهُ حَاجَتُهُ إِلَى النَّاسِ وَأَعْطَهُ مِنَ الْمُنْزِلَةِ لَدَيْكَ مَا لَا يَطْمَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنْ خَاصَّتِكَ لِيَأْمَنَ بِذَلِكَ اغْتِيَالَ الرَّجَالِ لَهُ عِنْدَكَ فَانْظُرْ فِي ذَلِكَ نَظْرًا بَلِيغًا فَإِنَّ هَذَا الدِّينَ قَدْ كَانَ أَسِيرًا فِي أَيْدِي الْأَشْرَارِ يُعْمَلُ فِيهِ بِالْهُوَى وَتُطَلَّبُ بِهِ الدُّنْيَا» (٤٧).

(١٠) البناء الاداري

إنّ العمل بنصوص العهد يعد حسن إدارة من قبل الحاكم لأن وظيفة الحاكم هي إدارة تلك



السنة الثانية - العدد الخامس - ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٧ م



وقد تنبه الإمام (عليه السلام) في عهده إلى مالك الأشر فنصحته على الاهتمام بأهل الصناعات والتجار فقوام الحكومة بهم وبأعمالهم فقال (عليه السلام): «وَلَا قِوَامَ لَهُمْ جَمِيعاً إِلَّا بِالتَّجَارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرَافِقِهِمْ وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ التَّرْفُقِ بِأَيْدِيهِمْ مَا لَا يَبْلُغُهُ رِفْقٌ غَيْرِهِمْ»^(٥٠) وقوله (عليه السلام): «ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتَّجَارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً الْمُقِيمِ مِنْهُمْ وَالمُضْطَرِبِ بِإِلَيْهِ وَالمُتَرَفِّقِ بِبَدَنِهِ فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ المُنَافِعِ وَأَسْبَابُ المُرَافِقِ وَجَلَابِهَا مِنَ المَبَاعِدِ وَالمَطَارِحِ فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ وَحَيْثُ لَا يَلْتَسِمُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا وَلَا يَجْتَرِءُونَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُمْ سَلْمٌ لَا تُخَافُ بِإِتْقَانِهِ وَصُلْحٌ لَا تُخْشَى عَائِلَتَهُ وَتَفَقَّدَ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلَادِكَ وَاعْلَمْ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضَيْقاً فَاحِشاً وَشُحاً

قِيحاً وَاحْتِكَاراً لِلْمُنَافِعِ وَتَحْكُماً فِي البِيَاعَاتِ وَذَلِكَ بَابُ مَصْرَةٍ لِلْعَامَّةِ وَعَيْبٌ عَلَى الوَلَاةِ فَاْمَنْعَ مِنَ الإِخْتِكَارِ فَإِنَّ رَسُولَ اللهِ (صلى الله عليه وآله) مَنَعَ مِنْهُ - وَليُكُنِ البَيْعُ بَيْعاً سَمِحاً بِمَوَازِينِ عَدْلِ وَأَسْعَارٍ لَا تُجْحَفُ بِالفَرِيقَيْنِ مِنَ البَائِعِ وَالمُتَبَاعِ فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَنَكَّلْ بِهِ وَعَاقِبْهُ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ»^(٥١).

ويلحظ هنا الدور الرقابي للحكومة في منع الاحتكار ومراقبة الأسواق والأسعار بما يؤمن الحاجات الاستهلاكية لطبقات المجتمع كافة.

(١٢) البناء الخدمي

تتكاتف جميع مؤسسات الدولة وبنائها التحتية من أجل تقديم أفضل خدماتها للمجتمع بكافة طبقاته على السواء إلا أن هناك طبقات هي بأمس الحاجة للرعاية والاهتمام وقد أشار إليها الإمام علي (عليه السلام) في عهده إذ قال





فقهاء الدولة في العهد العلوي لمالك الأشتر (رضي الله عنه) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

هَمَّكَ عَنْهُمْ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ
وَتَفَقَّدَ أُمُورَ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْكَ مِنْهُمْ
مِمَّنْ تَفْتَحِيهِمُ الْعُيُونَ وَتَحْقِرُهُ الرِّجَالُ
فَفَرَّغْ لِأَوْلِيكَ ثِقَتَكَ مِنْ أَهْلِ الْحَشِيَّةِ
وَالْتَوَاضِعِ فَلْيَرْفَعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُمْ ثُمَّ
اعْمَلْ فِيهِمْ بِالْإِعْذَارِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ تَلْقَاهُ
فَإِنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْوَجُ إِلَى
الْإِنْصَافِ مِنْ غَيْرِهِمْ وَكُلُّ فَاعْذِرِ إِلَى
اللَّهِ فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إِلَيْهِ وَتَعَهَّدْ أَهْلَ
الْيَتِيمِ وَذَوِي الرَّقَّةِ فِي السَّنِّ مِمَّنْ لَا
حِيلَةَ لَهُ وَلَا يُنْصَبُ لِلْمَسْأَلَةِ نَفْسَهُ
وَذَلِكَ عَلَى الْوَلَاةِ ثَقِيلٌ وَالْحَقُّ كُلُّهُ
ثَقِيلٌ وَقَدْ يُحَفِّفُهُ اللَّهُ عَلَى أَقْوَامٍ طَلَبُوا
الْعَاقِبَةَ فَصَبَرُوا أَنْفُسَهُمْ وَوَثِقُوا
بِصِدْقِ مَوْعُودِ اللَّهِ لَهُمْ: وَاجْعَلْ
لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْمًا تُفَرِّغْ لَهُمْ
فِيهِ شَخْصَكَ وَتَجَلِّسْ لَهُمْ مَجْلِسًا عَامًّا
فَتَتَوَاضِعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ وَتُقْعِدُ
عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ
وَشَرِطِكَ حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمَهُمْ
غَيْرَ مُتَتَعِّعٍ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ

(عليه السلام): «ثُمَّ الطَّبَقَةُ السُّفْلَى
مِنْ أَهْلِ الْحَاجَةِ وَالْمُسْكِنَةِ الَّذِينَ
يَحِقُّ رِفْدُهُمْ وَمَعُونَتُهُمْ وَفِي اللَّهِ لِكُلِّ
سَعَةٍ وَلِكُلِّ عَلَى الْوَالِي حَقٌّ بِقَدْرِ
مَا يُصْلِحُهُ وَلَيْسَ يَخْرُجُ الْوَالِي مِنْ
حَقِيقَةِ مَا أَلْزَمَهُ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا
بِالْإِهْتِمَامِ وَالِاسْتِعَانَةِ بِاللَّهِ وَتَوْطِينِ
نَفْسِهِ عَلَى لُزُومِ الْحَقِّ وَالصَّبْرِ عَلَيْهِ
فِي مَا خَفَّ عَلَيْهِ أَوْ ثَقُلَ» (٥٢).

وقال: (عليه السلام): «ثُمَّ اللَّهُ اللَّهُ
فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ
لَهُمْ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ
الْبُؤْسَى وَالزُّرْمَى فَإِنَّ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ
قَانِعًا وَمُعْتَرًّا وَاحْفَظِ لِلَّهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ
مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْمًا مِنْ
بَيْتِ مَالِكَ وَقِسْمًا مِنْ غَلَّاتِ صَوَافِي
الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ فَإِنَّ لِلْأَقْصَى
مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلْأَدْنَى وَكُلُّ قَدٍ
اسْتُرِعِيَ حَقَّهُ وَلَا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ
بَطْرٌ فَإِنَّكَ لَا تُعْذِرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ
لِإِحْكَامِكَ الْكَثِيرِ الْمُهَمِّ فَلَا تُشْخِصْ

الله (صلى الله عليه وآله) «يَقُولُ فِي
غَيْرِ مَوْطِنٍ لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ
لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ»
غَيْرِ مُتَّعِنٍ ثُمَّ احْتَمَلَ الْخُرْقَ مِنْهُمْ
وَالْعِيَّ وَنَحَّ عَنْهُمْ الضِّيْقَ وَالْأَنْفَ
يَبْسُطُ اللهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ
وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ وَأَعْطَى مَا
أَعْطَيْتَ هَنِيئاً وَامْنَعُ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ
ثُمَّ أُمُورٌ مِنْ أُمُورِكَ لَا بُدَّ لَكَ مِنْ
مُبَاشَرَتِهَا مِنْهَا إِجَابَةٌ عَمَّا لَكَ بِمَا يَعْنَى
عَنْهُ كُتَّابُكَ وَمِنْهَا إِصْدَارُ حَاجَاتِ
النَّاسِ يَوْمَ وُرُودِهَا عَلَيْكَ بِمَا تَخْرُجُ
بِهِ صُدُورٌ أَعْوَانِكَ وَأَمْضٍ لِكُلِّ يَوْمٍ
عَمَلُهُ فَإِنَّ لِكُلِّ يَوْمٍ مَا فِيهِ» (٥٣).

المبحث الثالث: المبادئ والمفاهيم

الدستورية المرتبطة بالدولة المدنية

عند استقراء عهد الإمام علي
(عليه السلام) نستنتج مجموعة
من المفاهيم والنصائح والتوصيات
والتحذيرات تتعلق بوظيفة الحاكم
وعلاقته بالرعية والتي من شأنها أن

ترتقي بالعمل الحكومي والمجتمعي
إلى أن تكون دولة مدنية ومؤسسات
والتأمل للعهد العلوي يجد أن الإمام
علي (عليه السلام) قد استعمل
كلمات معينة لها دلالات معجمية
خاصة وهي:

(هذا ما أمر به): دلالاته الوجوب
والطاعة.

(ثم اعلم): العلم يعني المعرفة
والفهم والتذكر.

(واشعر قلبك): التلطف والتحنن

(اياك): تحذير عن فعل محرم.

(ثم انظر): النظر يعني المراقبة
والاختبار والفحص.

(وتفقد امر الخراج): التفقد

الحركة والمراقبة والزيارة والمسائلة
والتابعة.

(ثم استوص): اراد خير وفعله.

(واجعل لذوي الحاجات): وهذا

الجعل شرعي لأمر الشرع به ومعناه
التخصيص.



فقهاء الدولة في العهد العلوي لمالك الأشتر (رضي الله عنه) دراسة معاصرة للبنية التحتية للدولة المدنية.....

(والزم الحق): اتبعه ولا تميل.

ومن تلك المفاهيم:

(١) القرب من الرعية

«وَأَشْعِرْ قَلْبَكَ الرَّحْمَةَ لِلرَّعِيَّةِ
وَالْمَحَبَّةَ لَهُمْ وَاللُّطْفَ بِهِمْ وَلَا تَكُونَنَّ
عَلَيْهِمْ سَبْعًا ضَارِيًا تَغْتَنِمُ أَكْلَهُمْ
فَإِنَّهُمْ صِنْفَانِ إِمَّا أَخْ لَكَ فِي الدِّينِ
وَإِمَّا نَظِيرٌ لَكَ فِي الْخَلْقِ..» (٥٤).

تضمن هذا الخطاب العلوي مفاهيم تربوية لا يستغني عنها الحاكم وهذه المفاهيم نتجت عنها مضامين دستورية مثل الرحمة والمحبة واللطف والتخلي عن طغيان القوة ضد الشعب وأشار إلى مفهوم التعايش بين الناس.

وقال (عليه السلام): «وَأَمَّا بَعْدُ
فَلَا تُطَوَّلَنَّ احْتِجَابَكَ عَنْ رَعِيَّتِكَ
فَإِنَّ احْتِجَابَ الْوَلَاةِ عَنِ الرَّعِيَّةِ
شُعْبَةٌ مِنَ الضِّيْقِ وَقَلَّةُ عِلْمٍ بِالْأُمُورِ
وَإِلْحِتِجَابُ مِنْهُمْ يَقْطَعُ عَنْهُمْ عِلْمَ
مَا احْتَجَبُوا دُونَهُ فَيَضَعُرُّ عِنْدَهُمْ



السنة الثانية - العدد الخامس - ٤٣٩ هـ / ٢٠١٧ م

والبنى التحتية لها ألا وهي القرب من الرعية وعدم الاحتجاب عنهم وقضاء حوائجهم بشخصه تارة وعلى يد وزرائه تارة أخرى.

(٢) عدم التكبر

«إِيَّاكَ وَمُسَامَاةَ اللَّهِ فِي عَظَمَتِهِ وَالتَّشَبُّهُ بِهِ فِي جَبْرُوتِهِ فَإِنَّ اللَّهَ يُذِلُّ كُلَّ جَبَّارٍ وَيُبِينُ كُلَّ مُخْتَالٍ»^(٥٦). ما أجملها من نصيحة يقدمها الإمام (عليه السلام) لعامله وهو مقدم على استلام منصب قيادي لشعب قد جرت عليه دول، فيوصيه بالتواضع وعدم التكبر ففي ذلك منازعة لله في قوته وجبروته وهو مناف لعقيدة التوحيد وليس من صفات المؤمن أن يتكبر على رعيته فعليك بالتواضع وإلا يكون مصيرك الإذلال والإهانة.

(٣) الإنصاف

وفي عهد الإمام (عليه السلام) لمالك الأمر بإنصاف الناس في سياسته وإنصافهم من خاصة أهله

والتابعين له، فإن ذلك من أسمى ألوان العدل الذي تبناه الإمام (عليه السلام) في حكومته، وهذه

كلماته «أَنْصِفِ اللَّهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوَى مِنْ رَعِيَّتِكَ فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمُ وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللَّهِ كَانَ اللَّهُ خَصَمَهُ دُونَ عِبَادِهِ وَمَنْ خَاصَمَهُ اللَّهُ أَذْخَصَ حُجَّتَهُ وَكَانَ لِلَّهِ حَرْبًا حَتَّى يَنْزِعَ أَوْ يَتُوبَ»^(٥٧)

حكى هذا المقطع العدل الصارم في سياسة الإمام التي تسعد بها الأمم والشعوب وتكون آمنة من الظلم والاعتداء^(٥٨). يوصي الإمام (عليه

السلام) عامله بالعدل والإنصاف ففيه دوام ملكه والابتعاد عن الظلم والاستبداد فإن ذلك داع لأن يكون الله عز وجل خصم الظالمين والمستبدين يوم القيامة.

(٤) العدل

«فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمُ وَمَنْ ظَلَمَ



فقده الدولة في العهد العلوي لما لك الأشر (ﷺ) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

عَبَادَ اللَّهِ كَانَ اللَّهُ خَصَمَهُ دُونَ عِبَادِهِ
وَمَنْ خَاصَمَهُ اللَّهُ أَدْحَضَ حُجَّتَهُ
وَكَانَ لِلَّهِ حَرْبًا حَتَّى يَنْزِعَ أَوْ يُتُوبَ
وَلَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى إِلَى تَغْيِيرِ نِعْمَةِ اللَّهِ
وَتَعْجِيلِ نِقْمَتِهِ مِنْ إِقَامَةِ عَلَى ظُلْمٍ
فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعْوَةَ الْمُضْطَهَّدِينَ
وَهُوَ لِلظَّالِمِينَ بِالْمُرْصَادِ وَلِيَكُنْ أَحَبَّ
الْأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ وَأَعَمُّهَا
فِي الْعَدْلِ وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ» (٥٩)

(٥) الاستجابة لعامة الناس

وشيء بالغ الأهمية في سياسة الإمام
(عليه السلام) والحق، في رضا
العامة من المشروعة، الذين يشكلون
الأكثرية الساحقة من الشعب من
ذوي المهن والحرف وغيرهم فإن
الحكومة مدعوة لإرضائهم وتنفيذ
رغباتهم المشروعة، يقول الإمام
(عليه السلام):

«لِيَكُنْ أَحَبَّ الْأُمُورِ إِلَيْكَ
أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ وَأَعَمُّهَا فِي الْعَدْلِ
وَأَجْمَعُهَا لِرِضَى الرَّعِيَّةِ فَإِنَّ سُخْطَ
الْعَامَّةِ يُجْحِفُ بِرِضَى الْخَاصَّةِ وَإِنَّ
سُخْطَ الْخَاصَّةِ يُعْتَفَرُ مَعَ رِضَى
الْعَامَّةِ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الرَّعِيَّةِ أَثْقَلَ
عَلَى الْوَالِيِّ مَثُونَةً فِي الرَّخَاءِ وَأَقْلَّ
مَعُونَةً لَهُ فِي الْبَلَاءِ وَأَكْرَهَ لِلْإِنْصَافِ
وَأَسْأَلَ بِالْإِلْحَافِ وَأَقْلَّ شُكْرًا عِنْدَ

لقد حذر الإمام (عليه السلام)
عامله الاشر (رضوان الله عليه) من
الظلم او الاضطهاد فقد جاء في الاثر
عنه (صلى الله عليه وآله): «واتق
دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين
الله تعالى حجاب» (٦٠) وعن أبي عبد الله
(عليه السلام) قال: كان يقول: «اتقوا
الظلم فإن دعوة المظلوم تصعد إلى
السماء» وفي القوي، عن عبد الله بن
طلحة عن أبي عبد الله (عليه السلام)
قال: قال رسول الله (صلى الله عليه
وآله): «أربعة لا ترد لهم دعوة حتى



الإِعْطَاءِ وَأَبْطَأَ عُنْزاً عِنْدَ الْمُنْعِ وَأَضْعَفَ صَبْرًا عِنْدَ مِلْمَاتِ الدَّهْرِ مِنْ أَهْلِ الْخَاصَّةِ وَإِنَّمَا عِمَادُ الدِّينِ وَجَمَاعُ الْمُسْلِمِينَ وَالْعُدَّةُ لِلْأَعْدَاءِ الْعَامَّةُ مِنَ الْأُمَّةِ فَلْيَكُنْ صِغُوكَ هُمْ وَمَيْلُكَ مَعَهُمْ...»^(٦٢). أغلب الثورات والانقلابات التي يحدثنا التاريخ عنها مصدرها وأبطلها الفقراء والمستضعفين وأن ديمومة الحكومات قائمة بجهود وكفاح تلك الطبقات الفقيرة والعاملة لذا أوصى الإمام (عليه السلام) عامله بأن يقربهم ويهتم بشؤونهم ويحل مشاكلهم كونهم عامة المجتمع وبنه الإمام (عليه السلام) على أهمية هذه الكيانات من الخاصة المقربين فإنهم قلة وهم على ضد من العدل والإنصاف والشكر عند العطاء. وهناك إشارة إلى احتواء الكتل والأحزاب المعارضة فإن في ذلك تصحيح لمسار الحكومة.

(٦) الحذر من الهاتكين لحرم الناس وكان من رحمة الإمام (عليه السلام) بالناس إبعاد الساعين لذكر معائبهم، وطردهم، ولزوم ستر معائب المواطنين، وهذا جزء من سياسته العامة، وهذا نص كلامه: قال (عليه السلام): «وَلْيَكُنْ أَبْعَدَ رَعِيَّتِكَ مِنْكَ وَأَشْنَأَهُمْ عِنْدَكَ أَطْلَبَهُمْ لِمَعَايِبِ النَّاسِ فَإِنَّ فِي النَّاسِ عُيُوبًا أَلْوَالِي أَحَقُّ مَنْ سَتَرَهَا فَلَا تَكْشِفَنَّ عَمَّا غَابَ عَنْكَ مِنْهَا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ تَطْهِيرُ مَا ظَهَرَ لَكَ وَاللَّهُ يَحْكُمُ عَلَى مَا غَابَ عَنْكَ فَاسْتُرِ الْعَوْرَةَ مَا اسْتَطَعْتَ يَسْتُرِ اللَّهُ مِنْكَ مَا تُحِبُّ سَتْرَهُ مِنْ رَعِيَّتِكَ أَطْلِقْ عَنِ النَّاسِ عُقْدَةَ كُلِّ حِقْدٍ واقطع عنك سبب كل وتر وتغاب عن كل ما لا يضح لك ولا تعجلن إلى تصديق ساع فإن الساعي غاش وإن تشبه بالناصحين...»^(٦٣). الحفاظ على مكارم الأخلاق والتحلي



فقهاء الدولة في العهد العلوي لملك الأشتر (رضي الله عنه) دراسة معاصرة للبنية التحتية للدولة المدنية.....

بها سواء بين الحاكم والمحكوم أو بين الرعية هي من أولويات الحاكم فالمتبع لسيرة الإمام (عليه السلام) يجد الأخلاق القرآنية قد تجسدت في سيرته وشخصه وحكمه فكان لزاماً على من يحكم باسمه أن يكون على سيرته ومنهجه في الأخلاق فلا مجاملة للذي يغتاب الناس ويبحث عن عيوبهم والحذر كل الحذر من السعاة الذين يوقعون بالمؤمنين قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ (٦٤).

(٧) الاستشارة

«وَلَا تُدْخِلَنَّ فِي مَشُورَتِكَ بَخِيلًا يَعْدِلُ بِكَ عَنِ الْفَضْلِ وَيَعِدُّكَ الْفَقْرَ وَلَا جَبَانًا يُضْعِفُكَ عَنِ الْأُمُورِ وَلَا حَرِيصًا يُزَيِّنُ لَكَ الشَّرَّهَ بِالْجُورِ فَإِنَّ الْبُخْلَ وَالْجُبْنَ وَالْحِرْصَ غَرَائِزُ شَتَّىٰ يَجْمَعُهَا سُوءُ الظَّنِّ بِاللَّهِ» (٦٥)، منهج

قويم يؤسسه الإمام (عليه السلام) للحكام لكي يتعدوا عن بعض سيئي الخلق وأن لا يكونوا جزءاً من المستشارين لأنهم سيهلكوا الحرث والنسل باستشاراتهم الخاطئة. من الأمور المهمة في تدبير الملك وحسن القيادة أن يكون للحاكم كادر استشاري مهني متخصص في شؤون الدولة وهذا الكادر فوق مستوى الشبهات تتوافر فيه من الخصال والقوة ما يكون قادراً على فهم الواقع وإمكانات الدولة وإبداء الرأي والنصح والمشورة بكل شفافية وعلمية ناجعة حتى يرتقي بعمل الحكومة ويحل الأمن والازدهار في البلاد وإلا إذا كان الكادر الاستشاري غير أمين وغير متخصص وليس مهنياً يؤدي ذلك إلى ضياع ثروات البلاد وفشل الحكومة في عملها.

(٨) دور الوزراء وصفاتهم

«إِنَّ شَرَّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ لِلاَّشْرَارِ

قَبْلَكَ وَزِيْرًا وَمَنْ شَرَّكَهُمْ فِي الْآثَامِ
فَلَا يَكُونَنَّ لَكَ بِطَانَةٌ فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ
الْأَثْمَةِ وَإِخْوَانُ الظَّلْمَةِ وَأَنْتَ وَاجِدٌ
مِنْهُمْ خَيْرَ الْخَلْفِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ
آرَائِهِمْ وَنَفَادِهِمْ وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ
آصَارِهِمْ وَأَوْزَارِهِمْ وَأَثَامِهِمْ مِمَّنْ لَمْ
يُعَاوِنِ ظَالِمًا عَلَى ظَلْمِهِ وَلَا آثِمًا عَلَى
إِثْمِهِ أَوْلِيكَ أَخْفُ عَلَيْكَ مُؤْنَةٌ
وَأَحْسَنُ لَكَ مَعُونَةٌ وَأَحْسَى عَلَيْكَ
عَطْفًا وَأَقْلُ لِعَيْرِكَ إِنْ لَفَا فَاتَّخِذْ أَوْلِيكَ
خَاصَّةً لِحُلُواتِكَ وَحَفَلَاتِكَ ثُمَّ لِيَكُنْ
آثَرُهُمْ عِنْدَكَ أَقْوَلَهُمْ بِمُرِّ الْحَقِّ لَكَ
وَأَقْلَهُمْ مُسَاعِدَةً فِيمَا يَكُونُ مِنْكَ
بِمَا كَرِهَ اللهُ لِأَوْلِيائِهِ» (٦٦)، قد قيل
إنَّ المَجْرِبَ لا يَجْرِبُ وَإِنِ اسْتَعَانَ
بِشَخْصِيَّاتٍ وَوُزَرَاءٍ الْحُكُومَاتِ
الاسْتِبْدَادِيَّةِ وَالْفَاشِلَةِ لا يُوْدِي إِلاَّ إِلى
مَزِيدٍ مِنَ الْفِشْلِ وَالخِسَارَةِ وَضِياعِ
أَمْرِ الْبِلادِ وَالْعِبادِ، وَتَقْصِي الْمَهْنَةِ
وَالخِبْرَةِ فِي أَجْهَزَةِ الدَوْلَةِ وَالابْتِعادِ
عَنِ الْبِطانَاتِ وَالتَّرَهلاتِ التِّي مِنْ

شأنها هدم البناء الصحيح والقويم.

(٩) الإحسان، وإقامة السنة

«فَإِنَّ كَثْرَةَ الإِطْرَاءِ تُحْدِثُ الزَّهْوَ
وَتُذْنِبِي مِنَ الْعِزَّةِ وَلَا يَكُونَنَّ الْمُحْسِنُ
وَالْمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةِ سَوَاءٍ فَإِنَّ
فِي ذَلِكَ تَزْهِيدًا لِأَهْلِ الإِحْسَانِ فِي
الإِحْسَانِ وَتَدْرِيبًا لِأَهْلِ الإِسْاءَةِ عَلَى
الإِسْاءَةِ وَالزِّمُّ كُلًّا مِنْهُمْ مَا أَلْزَمَ
نَفْسَهُ وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ بِأَدْعَى
إِلَى حُسْنِ ظَنِّ رَاعٍ بِرَعِيَّتِهِ مِنْ إِحْسَانِهِ
إِلَيْهِمْ وَتَخْفِيفِهِ الْمُتُونَاتِ عَلَيْهِمْ وَتَرْكِ
اسْتِكْرَاهِهِ إِيَّاهُمْ عَلَى مَا لَيْسَ لَهُ
قَبْلَهُمْ فَلْيَكُنْ مِنْكَ فِي ذَلِكَ أَمْرٌ
يَجْتَمِعُ لَكَ بِهِ حُسْنُ الظَّنِّ بِرَعِيَّتِكَ
فَإِنَّ حُسْنَ الظَّنِّ يَقْطَعُ عَنْكَ نَصَبًا
طَوِيلًا وَإِنَّ أَحَقَّ مَنْ حَسَنَ ظَنُّكَ
بِهِ لَمَنْ حَسَنَ بِلَاؤُكَ عِنْدَهُ وَإِنَّ أَحَقَّ
مَنْ سَاءَ ظَنُّكَ بِهِ لَمَنْ سَاءَ بِلَاؤُكَ
عِنْدَهُ وَلَا تَنْقُضْ سُنَّةَ صالِحَةٍ عَمَلٍ
بِهَا صُدُورُ هَذِهِ الأُمَّةِ واجْتَمَعَتْ
بِهَا الأُلْفَةُ وَصَلَحَتْ عَلَيْهَا الرَّعِيَّةُ



فقده الدولة في العهد العلوي لما لك الأشتر (رضي الله عنه) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....^(٦٧)

وَلَا تُحَدِّثَنَّ سُنَّةً تَضُرُّ بِشَيْءٍ مِنْ مَاضِي تِلْكَ السَّنَنِ فَيَكُونَ الْأَجْرُ لِمَنْ سَنَّهَا وَالْوِزْرُ عَلَيْكَ بِمَا نَقَضْتَ مِنْهَا»^(٦٧). العلاقة الشفافة بين

الراع ورعيته يجب أن تكون قائمة على مكارم الأخلاق والاحترام المتبادل بينهما يتجسد بالنقد البناء والنصيحة المخلصة لا المدح في غير

محله أو الذم القائم على الشبهة والظن ولا بد أن تراعى حقوق الناس عند الحاكم ولا يكون المحسن والمسيء عنده سواء فإن

ذلك يؤدي إلى الهرج والمرج وعدم الإقبال نحو البناء والإعمار بل يؤدي إلى تقدم أهل السوء والسيطرة على مقدرات البلاد

ولا بد للحاكم من مراعاة السنن الكونية والشرعية في حكمه ففي ذلك صلاح نفسه ورعيته.

(١٠) دور العلماء

وأكد الإمام (عليه السلام) في

عنده على ضرورة الاتصال بالعلماء والحكماء للتذاكر في شؤون البلاد وما يصلحها اقتصادياً وأمنياً وغير ذلك، قال (عليه السلام):

«وَأَكْثَرُ مَدَارَسَةِ الْعُلَمَاءِ وَمُنَاقَشَةِ الْحُكَمَاءِ فِي تَثْبِيتِ مَا صَلَحَ عَلَيْهِ أَمْرُ بِلَادِكَ وَإِقَامَةِ مَا اسْتَقَامَ بِهِ النَّاسُ قَبْلَكَ»^(٦٨).

كثيرة هي الروايات والقصص التي مضمونها الاهتمام بالعلم والعلماء وتقديمهم بل رعايتهم وجعلهم في أماكنهم الصحيحة وأن مشورة العلماء واستشارتهم في أمر البلاد والعباد منهج قرآني سار عليه من قبل الأنبياء (عليه السلام) والصالحون فلا بد من الاهتمام بالعلماء ونشر دور العلم وتقريبهم من صناعة القرار ففي ذلك الصواب والنجاة.

(١١) العلاقة بين طبقات المجتمع

«وَأَعْلَمُ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لَا يَصْلُحُ

بَعْضُهَا إِلَّا بَبَعْضٍ وَلَا غِنَى بِبَعْضِهَا
عَنْ بَعْضٍ»^(٦٩). وهذا أنموذج من
سياسة الإمام (عليه السلام) الهادفة
لإصلاح المجتمع بجميع ما تحتاج
إليه طبقات الشعب، ونظر الإمام
(عليه السلام) بعمق إلى طبقات
الشعب التي يرتبط بعضها ببعض.
ومنهم (١) كتاب العامة والخاصة.
(٢) قضاة العدل، وهم من يحكمون
بين الناس فيما شجر بينهم من
خلاف. (٣) عمال الإنصاف والرفق،
وهم صنف من العمال يلاحظون
أمور الناس. الذين يأخذون الجزية
التي هي من مداد الاقتصاد في
الإسلام. (٤) التجار وهم الذين
يمثلون العصب الاقتصادي في
البلاد. (٥) أهل الصناعات:
وهم الذين يقومون بما يحتاج إليه
المجتمع في شؤونه الاقتصادية^(٧٠).
بناء المجتمع والدولة لا يحصل بدون
التنوع الوظيفي والطبقي وهذا

التنوع لا بد أن يكون قائما على وفق
الأسس العلمية والحاجة فكما يحتاج
المجتمع إلى الطبيب يحتاج إلى الأستاذ
والعامل ورجل الدين، وبناء
العلاقات بين طبقات المجتمع يؤدي
إلى ضمان حياة المجتمع واستمرار
عطائه وتقدمه وازدهاره ولا يكون
ذلك إلا من حيث سياسة تكاملية
وخطة نوعية تكون أدواتها طبقات
المجتمع وعنواناته بصفاته كافة.

(١٢) التواصل مع الأشراف

والصالحين

من بنود عهد الإمام (عليه
السلام) أنه أمر مالك بالاتصال
بالأشراف والصالحين الذين يمثلون
القيم الكريمة ليستعين بهم في
إصلاح البلاد، وهذا قوله:

«ثُمَّ الصَّقُّ بِذَوِي الْمُرُوءَاتِ
وَالْأَحْسَابِ وَأَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ
وَالسَّوَابِقِ الْحَسَنَةِ ثُمَّ أَهْلِ النَّجْدَةِ
وَالشَّجَاعَةِ وَالسَّخَاءِ وَالسَّمَاخَةِ فَإِنَّهُمْ



فقده الدولة في العهد العلوي لما لك الأشر (ﷺ) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

الإمام (عليه السلام) وفي ذلك سداد للرأي وحنكة في القيادة فإن في احتوائهم واحترامهم وتقريبهم ومشورتهم مايؤدي إلى الإسراع في فهم أسرار ومشاكل المجتمع كي يسهل حلها وتمكينهم من الاجتماع بأصحاب القرار كرامة وعزة.

(١٣) دور قادة الجيوش والعلاقة

هم

«وَلْيَكُنْ أَثَرُ رُؤُوسِ جُنْدِكَ عِنْدَكَ مِنْ وَاسَاهُمْ فِي مَعُونَتِهِ وَأَفْضَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ جِدَّتِهِ بِمَا يَسْعُهُمْ وَيَسَعُ مَنْ وَرَاءَهُمْ مِنْ خُلُوفِ أَهْلِهِمْ حَتَّى يَكُونَ هُمُومُهُمْ هَمًّا وَاحِدًا فِي جِهَادِ الْعَدُوِّ فَإِنَّ عَطْفَكَ عَلَيْهِمْ يَعْطِفُ قُلُوبَهُمْ عَلَيْكَ» (٧٣). أرايتم هذا العمق في سياسة الإمام (عليه السلام) ودراسته لنفوس الجيش، والوقوف على إخلاصهم وطاعتهم لقادتهم، ولم يحفل أي دستور عسكري وضعه قادة الجيوش بمثل

جَمَاعٌ مِنَ الْكِرَامِ وَشُعَبٌ مِنَ الْعُرْفِ ثُمَّ تَفَقَّدُوا مِنْ أُمُورِهِمْ مَا يَتَفَقَّدُ الْوَالِدَانِ مِنْ وَدَّهِمَا وَلَا يَتَفَاقَمَنَّ فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ قَوَّيْتَهُمْ بِهِ وَلَا تَحْقَرَنَّ لُطْفًا تَعَاهَدْتَهُمْ بِهِ وَإِنْ قَلَّ فَإِنَّهُ دَاعِيَةٌ لَهُمْ إِلَى بَدْلِ النَّصِيحَةِ لَكَ وَحُسْنِ الظَّنِّ بِكَ وَلَا تَدَعُ تَفَقُّدَ لَطِيفِ أُمُورِهِمْ اتِّكَالًا عَلَى جَسِيمِهَا فَإِنَّ لِّلْيَسِيرِ مِنْ لُطْفِكَ مَوْضِعًا يَتَّفَعُونَ بِهِ وَلِلْجَسِيمِ مَوْقِعًا لَا يَسْتَعْنُونَ عَنْهُ» (٧١). حكى هذا المقطع أصالة ما ذهب إليه الإمام (عليه السلام) من إشاعة الفضيلة وتوطيد أركان الإصلاح الاجتماعي بين الناس، وهذه النقاط المهمة التي أدلى بها الإمام (عليه السلام) توجب التفاف المصلحين حول الولاية وتعاونهم معهم فيما يصلح أمر البلاد (٧٢).

بناء جسور المحبة والاحترام بين سادات القوم وشرفائهم من الأمور الحيوية والستراتيجية التي أكد عليها

أكمل وجه.

(١٤) اختيار القضاة

ومن الأمور المهمة في عهد الإمام (عليه السلام) وهو أن يكون انتخاب الحكام غير خاضع للمؤثرات التقليدية، وإنما يكون عن دراسة جادة للحاكم نفسياً وفكرياً وإدارة شؤون الحكم والمعرفة بها والإدارة على ضوء الشريعة المقدسة، وهذا حديث الإمام (عليه السلام):

«ثُمَّ اخْتَرْتُ لِلْحُكْمِ بَيْنَ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ مِمَّنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورَ وَلَا تُمَحِّكُهُ الْخُصُومَ وَلَا يَتِمَادَى فِي الزَّلَّةِ وَلَا يَحْصُرُ مِنَ الْفِيءِ إِلَى الْحَقِّ إِذَا عَرَفَهُ وَلَا تُشْرِفُ نَفْسُهُ عَلَى طَمَعٍ وَلَا يَكْتَفِي بِأَدْنَى فَهْمٍ دُونَ أَقْصَاهُ وَأَوْقَفَهُمْ فِي الشُّبُهَاتِ وَأَخَذَهُمْ بِالْحُجَجِ وَأَقْلَهُهُمْ تَبَرُّماً بِمَرَا جَعَةٍ»^(٧٥).

حكى هذا المقطع شأن القضاة أموراً بالغة الأهمية، منها:

أولاً: أن يكون الحاكم أفضل

هذه الدراسة الوثيقة لطبائع نفوس العسكر، وكيفية إخلاصهم وطاعتهم لقادتهم وقد أوصى الإمام (عليه السلام) بإشاعة ذكر المخلصين من الجند فإن ذلك يهز عواطف الشجعان منهم، ويحرض الناكل على الطاعة والإخلاص لدولته، فحكى هذا المقطع بعض الوصايا الذهبية في تكريم المخلصين من الجيش، وأنه ليس له أن يعظم الأشراف على ما صدر منهم من خدمات ما كان قليلاً ويستتهن بالفقراء ما صدر منهم من خدمات جليلة وأن الواجب عليه الإشادة بهم وذكرهم بأطيب الذكر وأنداه^(٧٤). لا يختلف اثنان بأهمية الجيش وقادته فهم حماة الوطن والساھرون على راحته وأمنه فلا بد من رعايتهم وتدريبهم وتوفير حوائجهم وقضاياهم فإن في ذلك بناءً للثقة بين القائد والجندي والحاكم لكي يؤدي عمله على



فقده الدولة في العهد العلوي لما لك الأشتر (رضي الله عنه) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

الرعية في تقواه وورعه، وأن تتوفر فيه هذه الصفات:

(أ): أن يكون واسع الصدر لا تضيق به محكمات الناس، ويمل منها.

(ب): أن يمعن وينظر بجد في القضايا التي ترفع إليه، ويتبع سبيل الحق فيما يحكم به.

(ج): أن لا يتمادى في الزلل والخطأ فإنه يكون ضالاً عن الطريق إذا لم يعن بذلك.

(د): أن يتبع الحق فيما يحكم به.

(هـ): أن يكون شديداً في حكمه إذا اتضح له الحق.

ثانياً: أن يتعاهد الوالي قضاء الحاكم خشية الزلل فيما حكم به.

ثالثاً: أن يوفر له العطاء ولا يجعله محتاجاً لأحد حتى يخلص فيما يحكم به.

رابعاً: أن تكون للحاكم منزلة كريمة عند الوالي لا يطمع بها غيره.

هذه بعض النقاط في هذا المقطع (٧٦).
حفظ حقوق الناس يستلزم بناء مؤسسات قضائية مستقلة وقادرة على إقامة العدل والمساواة بين الناس كي يأمن الجميع على أموالهم وأرواحهم وما يملكون وإلا يحل الفساد والظلم اللذان من شأنهما أن يسرعا في القضاء على الدولة ونخر مؤسساتها فلا بد من اختيار مجموعة مؤهلة من القضاة كي يحكموا بالعدل والإحسان بين الناس المؤدي إلى احترام الدولة والقانون.

(١٥) اختيار العمال والولاية

وشيء بالغ الأهمية في عهد الإمام (عليه السلام) وهو أن يكون انتخاب الحكام غير خاضع للمؤثرات التقليدية، وإنما يكون عن دراسة جادة للحاكم نفسياً وفكرياً وإدارة ومعرفة بشؤون الحكم والإدارة على ضوء الشريعة المقدسة، وهذا حديث الإمام (عليه السلام):



فِي بَدَنِهِ وَأَخَذَتْهُ بِمَا أَصَابَ مِنْ عَمَلِهِ
ثُمَّ نَصَبَتْهُ بِمَقَامِ الْمُدَلَّةِ وَوَسَمَتْهُ
بِالْخِيَانَةِ وَقَلَّدَتْهُ عَارَ التُّهْمَةِ» (٧٧).

يتعلق بالعمال في أجهزة الحكم،
فقد أولاهم المزيد من الاهتمام لأنهم
العصب في الدولة، وكان مما أولاهم
به.

أولاً: إن الوظيفة لا تمنح لأي
شخص إلا بعد اختباره ومعرفة
سلوكه وإدارته.

ثانياً: إن منح الوظيفة يجب ألا
يكون محاباة أو أثرة، وإنما يكون عن
استحقاق ودراية.

ثالثاً: إن العمال في الحكومات
السابقة كانوا شعباً من الجور وفي
عهده يجب أن يكونوا أمثلة للنزاهة
والشرف.

رابعاً: أن يكون العمال من ذوي
البيوتات الشريفة فإنهم يكونون بعيدين
من اقرار الإثم وما يخل بالكرامة.

خامساً: أن يوفر لهم المال فإنه

«ثُمَّ انظُرْ فِي أُمُورِ عَمَلِكَ
فَاسْتَعْمِلْهُمْ اخْتِياراً وَلَا تُؤَلِّمْهُمْ مُحَابَاةً
وَأَثَرَةً فَإِنَّهُمَا جِمَاعٌ مِنْ شَعَبِ الْجُورِ
وَالْخِيَانَةِ وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ
وَالْحَيَاءِ مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتِ الصَّالِحَةِ
وَالْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ فَإِنَّهُمْ
أَكْرَمُ أَخْلَاقاً وَأَصَحُّ أَعْرَاضاً وَأَقْلُّ
فِي الْمَطَامِعِ إِشْرَاقاً وَأَبْلَغُ فِي عَوَاقِبِ
الْأُمُورِ نَظْراً ثُمَّ أَسْبِغْ عَلَيْهِمُ الْأَرْزَاقَ
فَإِنَّ ذَلِكَ قُوَّةٌ لَهُمْ عَلَى اسْتِصْلَاحِ
أَنْفُسِهِمْ وَغِنَى لَهُمْ عَنْ تَنَاوُلِ مَا
تَحْتَ أَيْدِيهِمْ وَحُجَّةٌ عَلَيْهِمْ إِنْ
خَالَفُوا أَمْرَكَ أَوْ تَلَمَّحُوا أَمَانَتَكَ ثُمَّ
تَفَقَّدْ أَعْمَاهُمْ وَابْعَثِ الْعُيُونَ مِنْ
أَهْلِ الصِّدْقِ وَالْوَفَاءِ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ
تَعَاهُدَكَ فِي السِّرِّ لِأُمُورِهِمْ حَدُوءٌ لَهُمْ
عَلَى اسْتِعْمَالِ الْأَمَانَةِ وَالرَّفِيقِ بِالرَّعِيَّةِ
وَتَحْفَظُ مِنَ الْأَعْوَانِ فَإِنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ
بَسَطَ يَدَهُ إِلَى خِيَانَةٍ اجْتَمَعَتْ بِهَا
عَلَيْهِ عِنْدَكَ أَخْبَارُ عُيُونِكَ اكْتَفَيْتَ
بِذَلِكَ شَاهِداً فَبَسَطَتْ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ



فقده الدولة في العهد العلوي لما لك الأشتر (رضي الله عنه) دراسة معاصرة للبنية التحتية للدولة المدنية.....

ضمان لهم من أخذ الرشوة. الأمانة حكومة وشعباً في عصورها الأولى، وقد أمر الإمام (عليه السلام) في عهده بمراقبته وتفقدته والاهتمام به، وهذا كلامه:

«وَتَفَقَّدَ أَمْرَ الْخُرَاجِ بِمَا يُصْلِحُ أَهْلَهُ فَإِنَّ فِي صَلَاحِهِ وَصَلَاحِهِمْ صَلَاحاً لِمَنْ سِوَاهُمْ وَلَا صَلَاحَ لِمَنْ سِوَاهُمْ إِلَّا بِهِمْ لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ عِيَالٌ عَلَى الْخُرَاجِ وَأَهْلِهِ وَلِيَكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخُرَاجِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ وَمَنْ طَلَبَ الْخُرَاجَ بِغَيْرِ عِمَارَةٍ أَخْرَبَ الْبِلَادَ وَأَهْلَكَ الْعِبَادَ وَلَمْ يَسْتَقِمَّ أَمْرُهُ إِلَّا قَلِيلاً فَإِنْ شَكُوا ثِقَلًا أَوْ عِلَّةً أَوْ انْقِطَاعَ شَرْبٍ أَوْ بَالَةٍ أَوْ إِحَالَةَ أَرْضٍ اغْتَمَرَهَا غَرَقٌ أَوْ أَجْحَفَ بِهَا عَطَشٌ خَفَّفْتَ عَنْهُمْ بِمَا تَرْجُو أَنْ يَصْلِحَ بِهِ أَمْرُهُمْ وَلَا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ الْمُتَوَنَّةَ عَنْهُمْ فَإِنَّهُ دُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلَادِكَ وَتَزْيِينِ وَلَايَتِكَ مَعَ اسْتِجْلَابِكَ

سادساً: أن يجعل عليهم العيون والرقباء خشية انحرافهم عن الحق. سابعاً: إذا بدت منهم خيانة فعلى الوالي أن يأخذهم بالعقاب الصارم. والإجراءات مع العمال تضمن للأمة العدل، وتشيع فيها الإخلاص للحكم^(٧٨). الوالي والحاكم والمدير والمتصرف والمحافظ وأي عنوان فيه جنبه حكم يعكس صورة القائد الحقيقي فلا بد من حسن اختياره كي يكون قادراً على إحقاق الحق وسياسة البلاد والعباد ونصرة الضعيف وأن يوصل أصوات الناس إلى من هو فوقه وهذا الاختيار يكون قائماً على المهنية والعلمية والشجاعة ولا يكون للهوى والأثرة والقربى أثر في ذلك فإن في المحاباة تكريس لمنهج الفشل في قيادة المجتمع.

(١٦) الخراج ومالية الدولة

أما الخراج فهو شريان اقتصاد



حُسْنُ ثَنَائِهِمْ وَتَبَجُّحِكَ بِاسْتِيفَاضَةِ
الْعَدْلِ فِيهِمْ مُعْتَمِدًا فَضَّلَ قُوَّتِهِمْ
بِمَا ذَخَرْتَ عِنْدَهُمْ مِنْ إِجْمَامِكَ لَهُمْ
وَالثِّقَّةَ مِنْهُمْ بِمَا عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَدْلِكَ
عَلَيْهِمْ وَرِفْقِكَ بِهِمْ فَرَبَّمَا حَدَثَ مِنْ
الْأُمُورِ مَا إِذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ مِنْ
بَعْدِ احْتِمَالُوهُ طَيِّبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ فَإِنَّ
الْعُمَرَانَ مُحْتَمِلٌ مَا حَمَلْتَهُ وَإِنَّمَا يُؤْتَى
خَرَابُ الْأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا وَإِنَّمَا
يُعَوِّزُ أَهْلَهَا لِإِشْرَافِ أَنْفُسِ الْوُلَاةِ
عَلَى الْجَمْعِ وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقَاءِ وَقِلَّةِ
انْتِفَاعِهِمْ بِالْعِبَرِ» (٧٩).

يعد الخراج في الدولة الإسلامية
المصدر الرئيس لاقتصاد الدولة في
ذلك العهد. ولعل من بديهيات
النظريات الاقتصادية في هذه
العصور المعادلة الدقيقة بين الإنتاج
والاستهلاك، فزقي الاقتصاد في
الأمّة متوقف على إحكام تلك
المعادلة، فلذلك كانت من الأهداف
الاربعة التي قررها الإمام علي

(عليه السلام) في عهده المبارك وهي
جباية خراجها، وجهاد عدوها
واستصلاح أهلها وعمارة بلادها،
والخراج عبارة عن الأجرة التي
تسلمها الدولة عن الأرض التي
تدخل في حساب المسلمين، فلمّا كان
الانتفاع بسبب تلك الأرض سمّوها
أي المنفعة خراجاً. وأطلق الخراج
على الجزية أيضاً. ولما كانت الأرض
هي المصدر الرئيس للدولة، كان
صلاحها وصلاح القائمين عليها
صلاحاً لمن سواهم من الرعيّة فيعد
ذلك من مصادر تمويل بيت مال
المسلمين لذا كان تنظيمه وتحقيق
العدالة فيه من ضروريات الوفرة
الاقتصادية للدولة.

(١٧) الكتّاب وأصحاب الديوان

وهم من أهم الموظفين في جهاز
الدولة، إذ يتولون كتابة ما يصدر
من الوالي من قرارات وشؤون
اقتصادية وعسكرية، وغير ذلك مما



مِنَ النَّصِيحَةِ وَالْأَمَانَةِ شَيْءٌ وَلَكِنْ
اخْتَبَرَهُمْ بِمَا وُلُّوا لِلصَّالِحِينَ قَبْلَكَ
فَاعْمِدْ لِأَحْسَنِهِمْ كَانَ فِي الْعَامَّةِ أَثَرًا
وَأَعْرِفِهِمْ بِالْأَمَانَةِ وَجَهًا فَإِنَّ ذَلِكَ
دَلِيلٌ عَلَى نَصِيحَتِكَ لِلَّهِ وَلِمَنْ وُلِّيتَ
أَمْرَهُ وَاجْعَلْ لِرَأْسِ كُلِّ أَمْرٍ مِنْ
أُمُورِكَ رَأْسًا مِنْهُمْ لَا يَقْهَرُهُ كَثِيرُهَا
وَلَا يَتَشَتَّتْ عَلَيْهِ كَثِيرُهَا وَمَهْمَا كَانَ
فِي كِتَابِكَ مِنْ عَيْبٍ فَتَغَابَيْتَ عَنْهُ
أُلْزِمْتَهُ» (٨٠).

هذا الفصل من العهد العلوي،
تقسيم وتوزيع للحقائب الوزارية،
حيث أعطى لها من الحدود ما
استبق به الزمن وأعجز العلم. قال
ابن أبي الحديد في شرحه لهذا النص:
(واعلم أن الكاتب الذي يشير أمير
المؤمنين (عليه السلام) إليه هو
الذي يُسمى الآن في الاصطلاح
العرفي، وزيراً، لأنه صاحب تدبير
حضرة الأمير والنائب عنه في أموره،
وإليه تصل مكتوبات العمال، وعنه

يتعلق بأمر الدولة والمواطنين وقد
أولاهم الإمام (عليه السلام) المزيد
من الاهتمام وهذا نص حديثه:

«ثُمَّ انظُرْ فِي حَالِ كِتَابِكَ فَوَلِّ عَلَى
أُمُورِكَ خَيْرَهُمْ وَاخْصُصْ رَسَائِلَكَ
الَّتِي تَدْخُلُ فِيهَا مَكَائِدُكَ وَأَسْرَارُكَ
بِأَجْمَعِهِمْ لِيُوجِبَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ
مِمَّنْ لَا تُبْطِرُهُ الْكِرَامَةُ فَيَجْتَرِي بِهَا
عَلَيْكَ فِي خِلَافٍ لَكَ بِحَضْرَةِ مَلَأٍ وَلَا
تَقْصُرْ بِهِ الْعُفْلَةَ عَنْ إِيرَادِ مُكَاتَبَاتِ
عَمَّا لِكَ عَلَيْكَ وَإِصْدَارِ جَوَابَاتِهَا عَلَى
الصَّوَابِ عَنْكَ فِيمَا يَأْخُذُكَ وَيُعْطِي
مِنْكَ وَلَا يُضْعِفُ عَقْدًا اعْتَقَدَهُ لَكَ
وَلَا يَعْجِزُ عَنْ إِطْلَاقِ مَا عَقَدَ عَلَيْكَ
وَلَا يَجْهَلُ مَبْلَغَ قَدْرِ نَفْسِهِ فِي الْأُمُورِ
فَإِنَّ الْجَاهِلَ بِقَدْرِ نَفْسِهِ يَكُونُ بِقَدْرِ
غَيْرِهِ أَجْهَلَ ثُمَّ لَا يَكُنْ اخْتِيَارُكَ
إِيَّاهُمْ عَلَى فِرَاسَتِكَ وَاسْتِنَامَتِكَ
وَحُسْنِ الظَّنِّ مِنْكَ فَإِنَّ الرَّجَالَ
يَتَعَرَّضُونَ لِفِرَاسَاتِ الْوُلَاةِ بِتَصْنُعِهِمْ
وَحُسْنِ خِدْمَتِهِمْ وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ



كانت للشعب ثقة فيهم؟.

(١٨) تشجيع التجار ومنع الاحتكار

يشكل القطاع من التجار وذوي الصناعات دوراً مهماً في إدارة الشؤون الاقتصادية في البلاد وقد أوصى الإمام (عليه السلام) برعايتهم والاهتمام بشؤونهم، وهذا قوله:

«ثُمَّ اسْتَوْصِ بِالتَّجَارِ وَذَوِي الصَّنَاعَاتِ وَأَوْصِ بِهِمْ خَيْراً الْمُقِيمِ مِنْهُمْ وَالمُضْطَرِبِ بِإِلَهٍ وَالمُتَرَفِّقِ بِدَنِهِ فَإِنَّهُمْ مَوَادُّ المُنَافِعِ وَأَسْبَابُ المُرَافِقِ وَجَلَابِهَا مِنَ المَبَاعِدِ وَالمُطَارِحِ فِي بَرِّكَ وَبَحْرِكَ وَسَهْلِكَ وَجَبَلِكَ وَحَيْثُ لَا يَلْتَمِئُ النَّاسُ لِمَوَاضِعِهَا وَلَا يَجْتَرِءُونَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُمْ سِلْمٌ لَا تُخَافُ بِأَيْقَتِهِ وَصُلْحٌ لَا تُخْشَى غَائِلَتَهُ وَتَفْقَدُ أُمُورَهُمْ بِحَضْرَتِكَ وَفِي حَوَاشِي بِلَادِكَ وَاعْلَمْ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضَيْقاً فَاحِشاً وَشُحاً قَبِيحاً وَاحْتِكَاراً لِلْمُنَافِعِ وَتَحْكُمًا فِي البِيَاعَاتِ وَذَلِكَ بَابُ مَصْرَّةٍ لِلْعَامَّةِ وَعَيْبٌ

تصدر الأجوبة، وإليه العرض على الأمير، وهو المستدرك على العمال والمهيمن عليهم، وهو على الحقيقة كاتب الكتاب (أي رئيس الوزراء)، ولهذا يُسمونه الكاتب المطلق^(٨١) وأشار (عليه السلام) إلى أنه لا يجوز أن يُنَاط اختيار أفراد هذه الطبقة بالفراصة وحسن الظن، فإن الرجال يتصنعون الصلاح، ويتظاهرون بالمقدرة والأمانة، ليظفروا بمثل هذا المنصب، فيخدعون بالفراصة، ويتزعمون حسن الظن بتصنعهم، دون أن يكونوا على شيء من الصلاح والكفاءة. والاختيار لمثل هؤلاء يتم على أساس المعرفة التامة بمحيطهم، وكفاءتهم، وقدراتهم، وممن يعرفهم الشعب بالحب له، ورعاية مصالحه، والسهر على رفاهيته وسعادته. ويُعرف ذلك كله بالنظر إلى سابق ما ولّوه من أعمال الصالحين من الحكام، هل أحسنوا إدارته؟ وهل



اللباس، فهو أبو الفقراء، وصديق المحرومين وملاذ البائسين، وهذا نص حديثه في عهده: «ثُمَّ اللَّهُ فِي الطَّبَقَةِ السُّفْلَى مِنَ الَّذِينَ لَا حِيلَةَ لَهُمْ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَالْمُحْتَاجِينَ وَأَهْلِ الْبُؤْسَى وَالزَّمْنَى فَإِنَّ فِي هَذِهِ الطَّبَقَةِ قَانِعًا وَمُعْتَرًّا وَاحْفَظِ لِلَّهِ مَا اسْتَحْفَظَكَ مِنْ حَقِّهِ فِيهِمْ وَاجْعَلْ لَهُمْ قِسْمًا مِنْ بَيْتِ مَالِكَ وَقِسْمًا مِنْ غَلَّاتِ صَوَافِي الْإِسْلَامِ فِي كُلِّ بَلَدٍ فَإِنَّ لِلْأَقْصَى مِنْهُمْ مِثْلَ الَّذِي لِلْأَدْنَى وَكُلُّ قَدِ اسْتُرْعِيَتْ حَقُّهُ وَلَا يَشْغَلَنَّكَ عَنْهُمْ بَطْرٌ فَإِنَّكَ لَا تُعْذَرُ بِتَضْيِيعِكَ التَّافِهَ لِإِحْكَامِكَ الْكَثِيرِ الْمُهِمِّ فَلَا تُشْخِصْ هَمَّكَ عَنْهُمْ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لَهُمْ وَتَفَقَّدْ أُمُورَ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَيْكَ مِنْهُمْ مِمَّنْ تَقْتَحِمُهُ الْعُيُونُ وَتَحْقِرُهُ الرَّجَالُ فَفَرِّغْ لِأَوْلِيكَ ثِقَتَكَ مِنْ أَهْلِ الْخَشْيَةِ وَالتَّوَاضُّعِ فَلْيَرْفَعْ إِلَيْكَ أُمُورَهُمْ ثُمَّ اِعْمَلْ فِيهِمْ بِالْإِعْذَارِ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ تَلْقَاهُ فَإِنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ بَيْنِ الرَّعِيَّةِ أَحْوَجُ إِلَى الْإِنْصَافِ

عَلَى الْوُلَاةِ فَا مَنَعَ مِنَ الْإِحْتِكَارِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) مَنَعَ مِنْهُ وَلِيَكُنَّ الْبَيْعُ بَيْعًا سَمَحًا بِمَوَازِينٍ عَدْلٍ وَأَسْعَارٍ لَا تُجْحِفُ بِالْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةَ بَعْدَ تَهْيِكَ إِيَّاهُ فَكَغْلٌ بِهِ وَعَاقِبُهُ فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ» (٨٢).

خارطة طريق للاهتمام بالقطاع الخاص وتشجيعه والتعاون معه من أجل إشراكه في بناء وإعمار البلد فضلا عن الاهتمام بالنظريات الاقتصادية الحديثة القائمة على محاربة الاحتكار والاهتمام بالسوق والقضاء على التبذير وفيه إشارة الى أن الحكومة لا بد من أن تضع لنفسها خططا اقتصادية وتنموية متكاملة.

(١٩) الاهتمام بالفقراء

وليس في تاريخ الإسلام وغيره مثل الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) في اهتمامه بالفقراء، فقد شاركهم في جشوبة العيش وخشونة



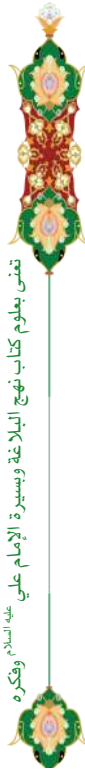
مَنْ غَيْرِهِمْ وَكُلٌّ فَأَعْدِرْ إِلَى اللَّهِ فِي تَأْدِيَةِ حَقِّهِ إِلَيْهِ وَتَعَهَّدْ أَهْلَ الْيَتِيمِ وَذَوِي الرَّقَّةِ فِي السَّنِّ مِمَّنْ لَا حِيلَةَ لَهُ وَلَا يَنْصِبُ لِلْمَسْأَلَةِ نَفْسَهُ وَذَلِكَ عَلَى الْوَلَاةِ ثَقِيلٌ وَالْحَقُّ كُلُّهُ ثَقِيلٌ وَقَدْ يُخَفِّفُهُ اللَّهُ عَلَى أَقْوَامٍ طَلَبُوا الْعَاقِبَةَ فَصَبَرُوا أَنْفُسَهُمْ وَوَثِقُوا بِصَدَقِ مَوْعُودِ اللَّهِ لَهُمْ^(٨٣). مبدأ الضمان والتكافل الاجتماعي والخطط القائمة على التوازن المجتمعي وتقسيم الثروات بالعدل والإنصاف بين الناس منهج سار عليه الإمام (عليه السلام) للقضاء على الفقر والعوز وفي الخطاب العلوي إشارة مهمة إلى نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي وإلى بناء مؤسسات مجتمعية من شأنها رعاية الفقراء والمساكين فهو يشجع على العمل المؤسساتي المستقل والمتنوع.

(٢٠) أصحاب الحاجات والمصالح
ومن بنود عهد الإمام (عليه

السلام) أنه حث على أن يجعل لذوي الحاجات وقتاً لينظر فيها وهذا قوله:

«وَأَجْعَلْ لِذَوِي الْحَاجَاتِ مِنْكَ قِسْمًا تُفَرِّغُ لَهُمْ فِيهِ شَخْصَكَ وَتَجْلِسُ لَهُمْ مَجْلِسًا عَامًّا فَتَتَوَاضَعُ فِيهِ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكَ وَتُقْعِدُ عَنْهُمْ جُنْدَكَ وَأَعْوَانَكَ مِنْ أَحْرَاسِكَ وَشَرِطِكَ حَتَّى يُكَلِّمَكَ مُتَكَلِّمُهُمْ غَيْرَ مُتَتَعِّعٍ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) يَقُولُ فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ لَنْ تُقَدَّسَ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ لِلضَّعِيفِ فِيهَا حَقُّهُ مِنَ الْقَوِيِّ غَيْرَ مُتَتَعِّعٍ ثُمَّ اخْتَمِلَ الْخُرْقَ مِنْهُمْ وَالْعِيَّ وَنَحَّ عَنْهُمْ الضِّيْقَ وَالْأَنْفَ يَبْسُطِ اللَّهُ عَلَيْكَ بِذَلِكَ أَكْنَافَ رَحْمَتِهِ وَيُوجِبُ لَكَ ثَوَابَ طَاعَتِهِ وَأَعْطَى مَا أَعْطَيْتَ هَنِيئًا وَامْنَعُ فِي إِجْمَالٍ وَإِعْذَارٍ»^(٨٤).

كذلك في هذا الخطاب العلوي مفاهيم دستورية لها علاقة باستقلال القضاء ومباشرة قضاء حوائج





فقهاء الدولة في العهد العلوي لمالك الأشتر (رضي الله عنه) دراسة معاصرة للبنية التحتية للدولة المدنية.....

مركزيا في بعض الأمور وحكما لا مركزيا في أمور أخرى هذا التصنيف من شأنه أن يسهل عمل الدولة وانسيابيتها.

(٢٢) أداء الفرائض

وعهد الإمام (عليه السلام) لمالك أن يقيم فرائض الله تعالى بإخلاص، وإذا أقيمت صلاة الجماعة فعليه أن يلاحظ المصلين فلا يطيل في صلاته وإنما يصلي كما يصلي أضعف الناس، وهذا حديث الإمام (عليه السلام): «وَلْيَكُنْ فِي خَاصَّةِ مَا تُخْلِصُ بِهِ لِلَّهِ دِينَكَ إِقَامَةَ فَرَائِضِهِ الَّتِي هِيَ لَهُ خَاصَّةٌ فَأَعْطِ اللَّهَ مِنْ بَدَنِكَ فِي لَيْلِكَ وَنَهَارِكَ وَوَفِّ مَا تَقَرَّبْتَ بِهِ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ كَامِلًا غَيْرَ مَثْلُومٍ وَلَا مَنْقُوصٍ بِالْغَا مِنْ بَدَنِكَ مَا بَلَغَ وَإِذَا قُمْتَ فِي صَلَاتِكَ لِلنَّاسِ فَلَا تَكُونَنَّ مُنْفَرًّا وَلَا مُضَيِّعًا فَإِنَّ فِي النَّاسِ مَنْ بِهِ الْعِلَّةُ وَلَهُ الْحَاجَّةُ وَقَدْ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ (صلى الله عليه وآله) حِينَ وَجَّهَنِي

الناس ونشر أجواء الحرية حتى يأمن الجميع لكي يستطيع الكلام دون خوف أو وجل وفي ذلك حرية الإعلام والصحافة.

(٢١) واجبات الحاكم

«ثُمَّ أُمُورٌ مِنْ أُمُورِكَ لَا بَدَّ لَكَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا مِنْهَا إِجَابَةُ عُمَّالِكَ بِمَا يَعْيَا عَنْهُ كِتَابُكَ وَمِنْهَا إِصْدَارُ حَاجَاتِ النَّاسِ يَوْمَ وُرُودِهَا عَلَيْكَ بِمَا تَخْرُجُ بِهِ صُدُورُ أَعْوَانِكَ وَأَمْضِ لِكُلِّ يَوْمٍ عَمَلَهُ فَإِنَّ لِكُلِّ يَوْمٍ مَا فِيهِ: وَاجْعَلْ لِنَفْسِكَ فِيمَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ اللَّهِ أَفْضَلَ تِلْكَ الْمَوَاقِيتِ وَأَجْزَلِ تِلْكَ الْأَقْسَامِ وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا لِلَّهِ إِذَا صَلَحَتْ فِيهَا النِّيَّةُ وَسَلِمَتْ مِنْهَا الرَّعِيَّةُ»^(٨٥).

في هذا المقطع إشارة إلى تأسيس أجهزة رقابية من شأنها الإشراف والمراقبة والتفتيش على باقي أجهزة وموظفي الدولة ولا بد للحاكم من التواصل مع نوابه وعماله ومحافظيه يستتج من ذلك إلى أن هناك حكما



السنة الثانية - العدد الخامس - ١٣٩٤ هـ / ٢٠١٧ م

إِلَى الْيَمَنِ كَيْفَ أَصَلِّي بِهِمْ فَقَالَ صَلَّى
بِهِمْ كَصَلَاةِ أضعفهم وَكُنْ بِالْمُؤْمِنِينَ
رَحِيمًا»^(٨٦).

من المعلوم أن القرآن الكريم
والسنة الشريفة يشكّلان مصدري
كافة القضايا الاجتماعية والسياسية
والاقتصادية وغيرها، ولا بدّ أن
يستند الحاكم إلى القرآن الكريم
والسنة الشريفة في خطواته كافة، ولا
يقبل منه تجاوزهما وإلا فهو معزول
تلقائياً إن لم يلتزم بهما.

ولذلك يوصي الإمام (عليه
السلام) مالكاً بالاعتبار بالماضين
بعد اعتماد القرآن الكريم وسنة
النبي (صلى الله عليه وآله) والأئمة
المعصومين (عليهم السلام) في
حركته ومسيرته:

«وَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَذَكَّرَ مَا
مَضَى لِمَنْ تَقَدَّمَكَ مِنْ حُكُومَةٍ عَادِلَةٍ
أَوْ سُنَّةٍ فَاضِلَةٍ أَوْ أَثَرٍ عَنِ نَبِيِّنَا (صلى
الله عليه وآله) أَوْ فَرِيضَةٍ فِي كِتَابِ

الله فَتَقْتَدِيَ بِمَا شَاهَدْتَ مِمَّا عَمَلْنَا
بِهِ فِيهَا، وَتَجْتَهِدَ لِنَفْسِكَ فِي اتِّبَاعِ
مَا عَاهَدْتَ إِلَيْكَ فِي عَهْدِي هَذَا،
وَاسْتَوْثَقْتُ بِهِ مِنَ الْحُجَّةِ لِنَفْسِي
عَلَيْكَ لِكَيْلَا تَكُونَ لَكَ عِلَّةٌ عِنْدَ
تَسْرُعِ نَفْسِكَ إِلَى هَوَاهَا».

ونفهم ممّا قاله (عليه السلام):

أولاً: إنّ معرفة القضايا الإسلاميّة
وفسح المجال أمام إجراء الأحكام
الشرعية يُعدّ أعظم حجة إلهيّة، ولا
يمكن التذرّع ببعض الذرائع الواهية
بالنظر إلى تلك الحجة عن إجراء
أحكام الله.

ثانياً: إنّ الجهود التي يبذلها
المسؤولون بغية إجراء الأحكام
الشرعية، لا ينبغي أن تصدّهم عن
كبح أهوائهم النفسية وأداء عباداتهم
الفردية، بل هم موظفون بالسعي إلى
تحكيم أسس النظام إلى جانب التحليّ
بالورع والتقوى وعدم الغفلة عن
الإتيان بالفرائض الدينيّة^(٨٧). هذه



فقهاء الدولة في العهد العلوي لملك الأشتر (رضي الله عنه) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

النصيحة من الإمام (عليه السلام) لها دلالات إيمانية فعلى الحاكم أن لا ينسى أنه عبد مكلف مطالب بأداء الفرائض والسنن وأن لا يلهيه الحكم عن إقامة العبادات وتطبيق أحكام الله عز وجل وأن يدعو إلى نشر الوعي الإيماني والدعوي في دولته وحكومته مما يؤدي إلى الحفاظ على هوية الدولة الإسلامية.

(٢٣) عدم الاحتجاج عن الناس

«وَأَمَّا بَعْدُ فَلَا تُطَوَّلَنَّ اِحْتِجَابَكَ عَنْ رَعِيَّتِكَ فَإِنَّ اِحْتِجَابَ الْوَلَاةِ عَنِ الرَّعِيَّةِ شُعْبَةٌ مِنَ الصِّيقِ وَقَلَّةُ عِلْمٍ بِالْأُمُورِ وَالِاِحْتِجَابُ مِنْهُمْ يَقْطَعُ عَنْهُمْ عِلْمَ مَا اِحْتَجَبُوا دُونَهُ فَيَصْغُرُ عِنْدَهُمُ الْكَبِيرُ وَيَعْظُمُ الصَّغِيرُ وَيَقْبَحُ الْحَسَنُ وَيَحْسُنُ الْقَبِيحُ وَيُشَابُّ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ وَإِنَّمَا الْوَالِي بَشَرٌ لَا يَعْرِفُ مَا تَوَارَى عَنْهُ النَّاسُ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ وَلَيْسَتْ عَلَى الْحَقِّ سِمَاتٌ تُعْرَفُ بِهَا ضُرُوبُ الصِّدْقِ مِنَ الْكُذِبِ

وَإِنَّمَا أَنْتَ أَحَدُ رَجُلَيْنِ إِمَّا أَمْرٌ وَسَخَتْ نَفْسُكَ بِالْبَدْلِ فِي الْحَقِّ فَفِيمَ اِحْتِجَابِكَ مِنْ وَاجِبِ حَقِّ تَعْطِيهِ أَوْ فِعْلِ كَرِيمٍ تُسَدِّدِيهِ أَوْ مُبْتَلَى بِالْمَنْعِ فَمَا أَسْرَعَ كَفَّ النَّاسِ عَنِ مَسْأَلَتِكَ إِذَا أَيْسُوا مِنْ بَدْلِكَ مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ حَاجَاتِ النَّاسِ إِلَيْكَ مِمَّا لَا مَثْوَنَةَ فِيهِ عَلَيْكَ مِنْ شِكَاةٍ مَظْلَمَةٍ أَوْ طَلَبِ اِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ»^(٨٨). لا بد للحاكم أن يكون قريبا من رعيته وشعبه وأن لا يطول احتجابه عنهم فكلما كان الحاكم قريبا منهم علم منهم تفاصيل شؤون البلاد وهذا يساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة وما يناسب أوضاع البلاد ففي ذلك اتمام لوظيفه الحاكم في الظهور وأن يكون بين شعبه للتواصل وزيادة الثقة والمحبة.

(٢٤) مراقبة الحاشية

حذر الإمام (عليه السلام) في عهده من إتباع بعض الذين يتخذهم

الوالي خاصة له فإن فيهم تطاولاً وقلّة إنصاف، وعليه أن يحسم شرورهم وأطاعهم، ولا يقطعهم قطيعة أرض فيكون المهناً لهم والوزر عليه، وهذا كلامه:

«ثُمَّ إِنَّ لِلْوَالِي خَاصَّةً وَبَطَانَةً فِيهِمْ اسْتِثْنَاءٌ وَتَطَاوُلٌ وَقَلَّةٌ إِنْصَافٍ فِي مُعَامَلَةٍ فَاحْسِمْ مَادَّةَ أَوْلِيكَ بِقَطْعِ أَسْبَابِ تِلْكَ الْأَحْوَالِ وَلَا تُقْطِعَنَّ لِأَحَدٍ مِنْ حَاشِيَتِكَ وَحَامَتِكَ قَطِيعَةً وَلَا يَطْمَعَنَّ مِنْكَ فِي اعْتِقَادِ عُقْدَةٍ تَضُرُّ بِمَنْ يَلِيهَا مِنَ النَّاسِ فِي شَرْبٍ أَوْ عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ يَحْمِلُونَ مَثُوبَتَهُ عَلَى غَيْرِهِمْ فَيَكُونُ مَهْنًا ذَلِكَ لَهُمْ ذُنُوكَ وَعَيْبُهُ عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَالزِّمُّ الْحَقُّ مَنْ لَزِمَهُ مِنَ الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ وَكُنْ فِي ذَلِكَ صَابِرًا مُحْتَسِبًا وَاقِعًا ذَلِكَ مِنْ قَرَابَتِكَ وَخَاصَّتِكَ حَيْثُ وَقَعَ وَابْتِغِ عَاقِبَتَهُ بِمَا يَنْقُلُ عَلَيْكَ مِنْهُ فَإِنَّ مَعَبَّةَ ذَلِكَ مُحْمُودَةٌ وَإِنْ ظَنَنْتِ الرَّعِيَّةُ بِكَ حَيْفًا فَأُصْحِرْ لَهُمْ بَعْدْرِكَ

وَاعْدِلْ عَنْكَ ظُنُونَهُمْ بِإِصْحَارِكَ فَإِنَّ فِي ذَلِكَ رِيَاضَةً مِنْكَ لِنَفْسِكَ وَرِفْقًا بِرَعِيَّتِكَ وَإِعْذَارًا تَبْلُغُ بِهِ حَاجَتَكَ مِنْ تَقْوِيمِهِمْ عَلَى الْحَقِّ» (٨٩).

لقد كان أمر الإمام (عليه السلام) حاسماً في شؤون خاصة الولاية وبطانتهم فقد سد عليهم جميع ألوان الطمع والتلاعب بأموال الدولة واتباع الحق من قبل الحكام فإن الحق هو المنهج الواضح في سياسة الإمام (عليه السلام) وسيرته وليس للباطل أي التقاء به (٩٠). من سوء القيادة أن يترك الحاكم والقائد حاشيته ومقربيه من التلاعب بمقدرات الدولة وظلم أفراد المجتمع فلا بد من محاسبتهم ومراقبتهم وعدم السماح لهم بأن يستغلوا وظائفهم ومناصبهم لمصالح شخصية وفتوية فإن في ذلك هدم لقواعد الدولة من الأساس.

(٢٥) العلاقة بالأعداء والعهود معهم «وَلَا تَدْفَعَنَّ صُلْحًا دَعَاكَ إِلَيْهِ



فقده الدولة في العهد العلوي لما لك الأشر (ﷺ) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

وَلَا مَدَّالْسَةَ وَلَا خِدَاعَ فِيهِ وَلَا تَعْقِدُ
عَقْدًا تُجْوزُ فِيهِ الْعِلَلَ»^(٩١)، حكى هذا
الخطاب المناهج العسكرية، وهذه
شذرات منها:

أولاً: إن الإمام (عليه السلام)
أكد على ضرورة قبول الصلح إذا
دعا إليه العدو، وذكر فوائده: إن
فيه راحة للجيش لأنه يستريح من
الجهد العسكري.

ثانياً: راحة للوالي من الهموم
التي تنشأ من العمليات العسكرية.
في الصلح أمناً للبلاد وعدم تعرضها
للأزمات.

ثالثاً: على الوالي أن يراقب بيقظة
العدو وبعد الصلح خشية أن يكون
ذلك تصنعاً منه للكيد من المسلمين.

رابعاً: إذا أبرم الوالي الصلح فعليه
أن يحيط بالإسلام، بالوفاء والأمانة
ولا يخيس بأي شيء منه فإن الوفاء
بالعهد والوعد من صميم الإسلام،
والغدر ونكث العهد يتجافى مع

عَدُوِّكَ وَوَلَّهُ فِيهِ رِضًا فَإِنَّ فِي الصُّلْحِ
دَعَاً لِحُجُودِكَ وَرَاحَةً مِنْ هُمُومِكَ
وَأَمْنًا لِبِلَادِكَ وَلَكِنَّ الْحَذَرَ كُلَّ الْحَذَرِ
مِنْ عَدُوِّكَ بَعْدَ صُلْحِهِ فَإِنَّ الْعَدُوَّ
رُبَّمَا قَارَبَ لِيَتَغَفَّلَ فُحْذِبِ بِالْحَزْمِ وَاتِّهَمِ
فِي ذَلِكَ حُسْنَ الظَّنِّ وَإِنْ عَقَدْتَ
بَيْنَكَ وَبَيْنَ عَدُوِّكَ عَقْدَةً أَوْ أَلْبَسْتَهُ
مِنْكَ ذِمَّةً فَحُطَّ عَهْدُكَ بِالْوَفَاءِ وَارْعَ
ذِمَّتَكَ بِالْأَمَانَةِ وَاجْعَلْ نَفْسَكَ جُنَّةً
دُونَ مَا أُعْطِيَتْ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ
اللَّهِ شَيْءٌ النَّاسُ أَشَدُّ عَلَيْهِ اجْتِمَاعاً مَعَ
تَفَرُّقِ أَهْوَائِهِمْ وَتَشْتَّتِ آرَائِهِمْ مِنْ
تَعْظِيمِ الْوَفَاءِ بِالْعُهُودِ وَقَدْ لَزِمَ ذَلِكَ
الْمُشْرِكُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ دُونَ الْمُسْلِمِينَ
لَمَّا اسْتَوْبَلُوا مِنْ عَوَاقِبِ الْغَدْرِ فَلَا
تَغْدِرَنَّ بِذِمَّتِكَ وَلَا تُخَيِّسَنَّ بِعَهْدِكَ
وَلَا تُخْتَلَنَّ عَدُوُّكَ فَإِنَّهُ لَا يَجْتَرِئُ عَلَى
اللَّهِ إِلَّا جَاهِلٌ شَقِيٌّ وَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ
عَهْدَهُ وَذِمَّتَهُ أَمْنًا أَفْضَاهُ بَيْنَ الْعِبَادِ
بِرَحْمَتِهِ وَحَرِيمًا يَسْكُنُونَ إِلَى مَنَعَتِهِ
وَيَسْتَفِيضُونَ إِلَى جِوَارِهِ فَلَا إِدْغَالَ



السنة الثانية - العدد الخامس - ١٣٨ هـ / ٢٠١٧ م



الإسلام فقد جعل الله تعالى الوفاء بالعهد حصناً وثيقاً من حصونه ليس لأحد أن يقتحمه. هذه بعض البنود في هذا المقطع^(٩٢). والدولة قد تضم أقليات وجنسيات وأديان فالتعايش السلمي بينهم من أولويات عمل الحاكم واحترامهم واحترام طقوسهم مما لا يضر بالإسلام والمسلمين مسؤولية الحاكم ومن الضروري احترام العهود والمواثيق المبرمة معهم وإعطاء صورة صحيحة عن مضامين ومفاهيم الاسلام.

(٢٦) التحذير من سفك الدماء

يعد سفك الدماء من الموبقات والجنايات التي توجب الحدود الشرعية فحذر الإمام (عليه السلام): «مِنْهَا قَاتِلَا: «إِيَّاكَ وَالِدَّمَاءَ وَسَفَكَهَا بِغَيْرِ حِلِّهَا فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ أَدْعَى لِنِقْمَةٍ وَلَا أَعْظَمَ لِتَبَعَةٍ وَلَا أَحْرَى بِزَوَالِ نِعْمَةٍ وَأَنْقِطَاعِ مُدَّةٍ مِنْ سَفْكِ الدَّمَاءِ بِغَيْرِ حَقِّهَا وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ

مُبْتَدِيٌّ بِالْحُكْمِ بَيْنَ الْعِبَادِ فِيمَا تَسَافَكُوا مِنْ الدَّمَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَا تُقَوِّبَنَّ سُلْطَانَكَ بِسَفْكِ دَمٍ حَرَامٍ فَإِنَّ ذَلِكَ بِمَا يُضْعِفُهُ وَيُوهِنُهُ بَلْ يُزِيلُهُ وَيَنْقُلُهُ وَلَا عُذْرَ لَكَ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا عِنْدِي فِي قَتْلِ الْعَمَدِ لِأَنَّ فِيهِ قَوَدَ الْبَدَنِ وَإِنْ ابْتُلِيَتْ بِخَطِيئٍ وَأَفْرَطَ عَلَيْكَ سَوْطُكَ أَوْ سَيْفُكَ أَوْ يَدُكَ بِالْعُقُوبَةِ فَإِنَّ فِي الْوَكْزَةِ فَمَا فَوْقَهَا مَقْتَلَةٌ فَلَا تَطْمَحَنَّ بِكَ نَخْوَةَ سُلْطَانَكَ عَنْ أَنْ تُؤَدِّيَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ حَقَّهُمْ»^(٩٣).

إن سفك الدماء وترك القاتل دون عقاب من أعظم الجرائم ومن أفحش الموبقات في الإسلام، فقد أعلن القرآن الكريم أن من قتل نفساً بغير حق فكأنما قتل الناس جميعاً وإطلاق النفس شامل لجميع أصناف البشر من ذوي الأديان السماوية وغيرهم، كما أعلن القرآن الكريم أن من قتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه نار جهنم خالداً فيها، وقد



فقده الدولة في العهد العلوي لما لك الأشر (ﷺ) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

شدد الإمام (عليه السلام) في عهده على ضرورة حفظ دماء المسلمين وحرمة سفكها، وحذر أن يقوى سلطان ولاته بإراقة الدماء، كما دية قتل العمد أن فيه؟ وهو قتل القاتل، كما ذكر دية المقتول خطأ وهو الدية ولايته، ما يكون التحذير من سفك الدماء^(٩٤). سيادة القانون وإقامة أحكام الله تعالى ومعاقبة المجرمين أيا كانوا السبيل الوحيد لنشر الأمن والأمان وقيام العدل في البلاد قوة للحكومة وازدهارها.

(٢٧) التحذير من العجب

(٢٨) التحذير من المنّ على الرعية
«وإِيَّاكَ وَالْمَنَّ عَلَى رَعِيَّتِكَ بِإِحْسَانِكَ أَوْ التَّزِيدَ فِيهَا كَانَ مِنْ فِعْلِكَ»^(٩٦)، وظيفة الحاكم الرئيسة هي خدمة شعبه ورعايتهم لا أن يمنّ عليهم بما فضله الله عليهم فليس من مكارم الأخلاق وحسن الإدارة أن يتعالى الحاكم أو يمنّ على شعبه ففي ذلك منقصة قد تؤدي إلى الخلاص منه ونبذ حكمه.

(٢٩) التحذير من خلف الوعد

«أَوْ أَنْ تَعِدَّهُمْ فَتُبْعَ مَوْعِدَكَ

وأوصى الإمام (عليه السلام) في عهده بأن لا يعجب الوالي بنفسه وولايته، وأن لا يجب الإطراء وهذا حديثه: «وإِيَّاكَ وَالْإِعْجَابَ بِنَفْسِكَ وَالثِّقَةَ بِمَا يُعْجِبُكَ مِنْهَا وَحُبَّ الْإِطْرَاءِ فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ أَوْثِ فُرْصِ الشَّيْطَانِ فِي نَفْسِهِ لِيَمْحَقَ مَا يَكُونُ مِنْ إِحْسَانِ الْمُحْسِنِينَ»^(٩٥)، يلحظ أن الإمام (عليه

تعالى وعباده.

(٣٠) التحذير من العجلة بالامور

«وَيَاكَ وَالْعَجَلَةَ بِالْأُمُورِ قَبْلَ
أَوَانِهَا أَوْ التَّسْقُطَ فِيهَا عِنْدَ امْكَانِهَا
أَوْ اللَّجَاجَةَ فِيهَا إِذَا تَنَكَّرَتْ أَوْ الْوَهْنَ
عَنْهَا إِذَا اسْتَوْضَحَتْ فَضَعُ كُلِّ أَمْرٍ
مَوْضِعَهُ وَأَوْقِعْ كُلَّ أَمْرٍ مَوْقِعَهُ» (١٠٠).

يكمن سر الانتصار في اتخاذ
المسؤولين للقرارات الحاسمة، فإذا
اتخذ المسؤول قراره الحاكم بوقته
كان ناجحاً، وإلا كان فاشلاً متخبطاً.

وبناءً على ذلك فإن المسؤول
ينبغي أن يتحرك بادئ ذي بدء
استناداً إلى هدف معين واضح،

فإذا توفرت الظروف اللازمة اتخذ
قراره دون تردد أو إبطاء، وبالطبع

فإن القرار إنما يكون قاطعاً صائباً
إذا اتخذ في الوقت المناسب إلى
جانب توفر الشروط المذكورة:

«وَيَاكَ وَالْعَجَلَةَ بِالْأُمُورِ قَبْلَ أَوَانِهَا،
أَوْ التَّسْقُطَ فِيهَا عِنْدَ امْكَانِهَا، أَوْ

بِخُلْفِكَ فَإِنَّ الْمُنَّ يُبْطِلُ الْإِحْسَانَ
وَالْتَزِيدَ يَذْهَبُ بِنُورِ الْحَقِّ وَالْخُلْفَ
يُوجِبُ الْمَقْتَّ عِنْدَ اللَّهِ وَالنَّاسِ قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى ﴿كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ
تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (٩٧). حكي

هذا المقطع تحذير الإمام (عليه
السلام) لواليه من أمرين، وهما:
أولاً: أن يمتن على رعيته بما
يسديه من إحسان عليهم فإن ذلك
واجب عليه ولا مجال للتبجح بأداء
الواجب.

ثانياً: أن يعدهم بالإحسان ثم
يخالف ما وعده فإن ذلك مما يوجب
مقت الله تعالى ومقت الناس (٩٨)، أثر

عن الرسول (صلى الله عليه وآله) أنه
قال: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث

كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن
خان» (٩٩) فليس من المرؤة والسداد
أن يوعد الحاكم ثم يخلف ففي ذلك

هدم للثقة المتبادلة بينه وبين شعبه
وإن حصل ذلك كان ممقوتاً عند الله



فقده الدولة في العهد العلوي لما لك الأشتر (رضي الله عنه) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....
 اللِّجَاجَةَ فِيهَا إِذَا تَنَكَّرَتْ، أَوْ الْوَهْنَ عَنْهَا إِذَا اسْتَوْضَحَتْ، فَضَعَّ كُلُّ أَمْرٍ مَوْضِعَهُ، وَأَوْقَعَ كُلُّ أَمْرٍ مَوْقِعَهُ». ويمكننا أن نقف على عمق أهمية الوقت فيما لو تأملنا الصلوات الخمس اليومية، بحيث يُضحى بأغلب الشرائط من أجل الوقت، فعلى سبيل المثال لو تعذر الماء أمكن التيمم للصلاة ولكن في وقت الصلاة لا خارجه، وهكذا ضرورة الالتفات لمسألة الوقت في سائر العبادات، كالحج الذي يجب أن تُؤدى مناسكه في أوقات معينة، والصوم في شهر رمضان. وكل هذه المقررات الشرعية إنَّما تفيده أهمية الوقت وعمق الأضرار التي يخلفها عدم الالتفات إليه، وقد قال الإمام أبو محمد الحسن العسكري (عليه السلام): «فلا تعجل على ثمرة لم تدرك، وإنَّما تناولها في أوانها، واعلم أنَّ المدبر لك أعلم بالوقت الذي يصلح حالك

(٣١) التحذير من الاستئثار
 حذر أمير المؤمنين (عليه السلام)
 الوالي من الاستئثار بما فيه الناس
 سواء قائلًا:

«وإِيَّاكَ وَالِاسْتِثْنَاءَ بِمَا النَّاسُ فِيهِ أَسْوَةٌ وَالتَّغَايِبَ عَمَّا تُعْنَى بِهِ مِمَّا قَدْ وَضَحَ لِلْعُيُونِ فَإِنَّهُ مَا خُوذُ مِنْكَ لِغَيْرِكَ وَعَمَّا قَلِيلٍ تَنكَشِفُ عَنْكَ أَعْطِيَةُ الْأُمُورِ وَيُتَّصَفُ مِنْكَ لِلْمَظْلُومِ، اْمْلِكْ حِمِيَةَ أَنْفِكَ وَسُورَةَ حَدِّكَ وَسَطْوَةَ يَدِكَ وَغَرْبَ لِسَانِكَ وَاحْتِرْسْ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ بِكَفِّ الْبَادِرَةِ وَتَأْخِيرِ السَّطْوَةِ حَتَّى يَسْكُنَ غَضْبُكَ فَتَمْلِكِ الْإِخْتِيَارَ وَلَنْ تَحْكُمَ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِكَ حَتَّى تُكْثِرَ هُمُومَكَ بِذِكْرِ الْمَعَادِ إِلَى رَبِّكَ» (١٠٢).

لقد عهد الإمام (عليه السلام)

إلى واليه التحلي بمكارم الأخلاق، وليس له أديباً أن يستأثر بما للناس فيه سواء، وإنما عليه أن يتركه لهم لينظروا إلى نزاهة الحكم، وشرف الوالي، لقد أوصاه الإمام (عليه السلام) بكل فضيلة تخلد له الذكر الحسن، وتكون له وسام شرف^(١٠٣). والذي نستفيده من كلامه (عليه السلام) ما يلي:

(١) إن الاستبداد يتسلل إلى الحاكم أسرع من سائر الأفراد العاديين، وبالاستناد لما يمتلكه من إمكانات فليست هنالك من قوّة يمكنها الوقوف بوجه ذلك الاستبداد سوى قوّة الورع والتقوى، وعليه فالحاكم مطالب أكثر من غيره من الأفراد بالتحلي بالتقوى.

(٢) ما كان للناس يجب توزيعه بالسوية عليهم، وليس للحاكم أن ينفرد بالأموال العامّة، أو يخصّ بها ثلّة معيّنة من الناس؛ فإن فعل الحاكم

مثل ذلك كان عمله ظلماً وسيدفع ثمنه باهضاً في محكمة العدل الإلهي. (٣) يُعدّ احترام الرأي العام من الوظائف الخاصّة للحاكم الشعبي. فلو كانت هناك بعض المخالفات والمفاسد الأخلاقية والإدارية التي ترتكب بمرأى من الأمة ثم تجاهلها الحاكم ولم يُقدم على علاجها فإنّ هناك عواقب وخيمة وأليمة تتربّص بالنظام والبلاد.

(٤) لما كانت الأمة تتطلّع إلى الحاكم وترى فيه تحقّق آمالها وطموحاتها فإنّها لا تطيق غضب الحاكم وتدمّره، وعليه يجب على المسؤولين أن يعاملوا الأمة على ضوء السلوكية الإسلامية الإنسانية، بغية عدم جرح مشاعر الأمة وتعكير صفوح حياتها^(١٠٤). في هذا المقطع من العهد يحذر الإمام (عليه السلام) عامله مالك (رضوان الله عليه) من صفات مذمومة قد يصاب



فقهاء الدولة في العهد العلوي لما لك الأشر (ﷺ) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

إِلَى هَوَاهَا: وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ بِسَعَةِ رَحْمَتِهِ
وَعَظِيمِ قُدْرَتِهِ عَلَى إِعْطَاءِ كُلِّ رَغْبَةٍ
أَنْ يُوفِّقَنِي وَإِيَّاكَ لِمَا فِيهِ رِضَاهُ مِنْ
الإِقَامَةِ عَلَى العُذْرِ الوَاضِحِ إِلَيْهِ
وإِلَى خَلْقِهِ مَعَ حُسْنِ الشَّاءِ فِي العِبَادِ
وَجَمِيلِ الأَثَرِ فِي البِلَادِ وَتَمَامِ النِّعْمَةِ
وَتَضْعِيفِ الكِرَامَةِ وَأَنْ يُجْتَمَ لِي وَلَكَ
بِالسَّعَادَةِ وَالشَّهَادَةِ إِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ
وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ
وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا) وَالسَّلَامُ» (١٠٥).

الحاكم والقائد بحاجة ماسة الى
تجارب ودروس يتعلم منها ويعتبر
والتأريخ حافل بتجارب ملوك
وقادة ورؤساء يمكن الاعتبار
منها وفهمها حتى لا يكرر الأخطاء
ولا يقع بما وقع فيه من سبقه وليس
هناك أفضل من تجربة الرسول (صلى
الله عليه وآله) وتجربته (عليه السلام)
في إدارة الدولة وهما حافلتان بكل ما
من شأنه تعليم الحاكم طريقة الحكم

بها من الحاكم والقائد تكون نتيجتها
سيئة له ولحكومته ويمكن إجمالها
بالدكتاتورية والاستبداد والظلم
والغضب فلا ينسى أنه قدوة لغيره
فعليه أن يتعد عن كل مايؤدي إلى
ضياع نفسه وشعبه.

(٣٢) التذکر والاقْتداء

وآخر ما وصى به الإمام (عليه
السلام) واليه على مصر تلك
الوصية الجامعة للمحاسن والكمال
والورع والتقوى والتأسي بما سبقه من
تجارب على مستوى الإدارة والحكم
قوله: «وَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَذَكَّرَ مَا
مَضَى لِمَنْ تَقَدَّمَكَ مِنْ حُكُومَةٍ عَادِلَةٍ
أَوْ سُنَّةٍ فَاضِلَةٍ أَوْ أَثَرٍ عَنْ نَبِيِّنَا (صلى
الله عليه وآله) أَوْ فَرِيضَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ
فَتَقْتَدِيَ بِهَا شَاهَدْتَ مِمَّا عَمَلْنَا بِهِ فِيهَا
وَتَجْتَهِدَ لِنَفْسِكَ فِي اتِّبَاعِ مَا عَهَدْتُ
إِلَيْكَ فِي عَهْدِي هَذَا وَاسْتَوْثَقْتُ بِهِ
مِنَ الحُجَّةِ لِنَفْسِي عَلَيْكَ لِكَيْ لَا
تَكُونَ لَكَ عِلَّةٌ عِنْدَ تَسْرُعِ نَفْسِكَ



مالك الأشتر يخبرهم بشخصية مالك
(رضوان الله عليه).

(٣) من الممكن صياغة بعض فقرات
العهد كمواد دستورية للحكومات
الإسلامية.

(٤) تشكل البنى التحتية التي تضمنها
العهد قواعد مهمة في بناء الدولة
المدنية.

(٥) هناك مفاهيم تضمنها العهد
تتوافق مع مفاهيم عصرية لها علاقة
بالحكم المدني الديمقراطي، مثل دولة
المؤسسات (واعلم أن الرعية طبقات)
والتكنوقراط (ثم اختر للحكم بين
الناس أفضل رعيتك) والقطاع
الخاص، (ثم استوص بالتجار وذوي
الصناعات).

(٦) أكد العهد على ضرورة الاهتمام
بالبنى الاقتصادية والمالية للدولة
فبصلاحه صلاح سواهم.

(٧) كذلك اهتم العهد بالمؤسسة
العسكرية جنوداً وقادة كونها حصون

وسياسة الناس وعليه في الأحوال
كلها ذكر الله وسنة رسوله (صلى الله
عليه وآله) وجعلها قدوة حسنة.

وانتهى هذا العهد الذي يمثل
العدل في السياسة والحكم بجميع

رحابه ومكوناته وهو من أفضل ما
خلفته الإنسانية من تراث عالج فيه
قضايا الحكم والإدارة بمنتهى الحكمة

والدقة، في وقت لم يكن فيه المسلمون
وغيرهم يعرفوا هذه الأنظمة الخلاقية

وهي جزء من مواهب الإمام أمير
المؤمنين (عليه السلام) وعبقرياته
التي لا تحد وحسبه علواً أنه وصي

رسول الله (صلى الله عليه وآله)
وباب مدينة علمه، ومن كان منه
بمنزلة هارون من موسى^(١٠٦).

الخاتمة والتوصيات والمقترحات

(١) يجسد العهد نظرية الحكم عند
أهل البيت (عليهم السلام).

(٢) هناك كتاب أرسله الإمام علي
(عليه السلام) لأهل مصر حين ولى



الرعية وزين الولاية ودعا إلى الاهتمام بالجنود وبشؤونهم.

(٨) إذا كانت البنى التحتية تتمثل اليوم بالقطاعات الخدمية والإنتاجية فقد أشار الإمام (عليه السلام) في عهده إلى تلك البنى من حيث الاهتمام بالفقراء وذوي الحاجات وعمارة الأرض وتزيين البلاد.

(٩) البناء التعليمي والثقافي وتقريب العلماء من أولويات الدولة المدنية والحاكم العادل لذا أشار الإمام علي (عليه السلام) إلى ذلك في أكثر من موضع في العهد.

(١٠) إقامة الفرائض والسنن بناء ديني ضروري للحاكم ورعيته لإصلاح العباد والبلاد.

(١١) التأكيد على بناء المبادئ الدستورية كالعدل والمساواة والحرية والشورى في الحكم.

(١٢) التأكيد على البناء الأخلاقي للحاكم والتحلي بمكارم الأخلاق

والابتعاد عن الخلق السيء كالتزام الرحمة والحب والعتق والإحسان والصفح والمسامحة والإنصاف والأمانة وحسن الظن والشجاعة والكرم والوفاء بالعهود والابتعاد عن العجب والتكبر وسفك الدماء والظلم ونقض العهود والمن على الرعية والعجلة في الأمور والاستتثار والطمع وغير ذلك.

(١٣) الدقة في بناء مؤسسات الحكم والدولة مثل حسن اختيار الوزراء والعمال والولاية والكتاب واصحاب الديوان والحاشية.

(١٤) بناء الحاكم معنويا وسلوكيا من حيث حسن الاقتداء بالنماذج الحسنة والسيرة العادلة وفرائض الكتاب العزيز. وسلوكيا من حيث عدم الاحتجاب عن الرعية ولزوم الحق وعدم الركون إلى السعة والوشاة.

(١٥) تنبيه العهد إلى مجموعات وأصناف ومهن وأشخاص دلالة



على الرؤية الثاقبة والصحيحة لطبيعة المجتمعات وعمارتهما والعلاقة فيما بينها والتركيز على أهل الخبرة والمهنية في الأعمال.

(١٦) هناك مجموعة من المفاهيم السياسية والإدارية والاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعمل الحاكم وعمل الحكومة بما يؤسس الدولة المدنية.

(١٧) البنى التحتية التي ذكرها الإمام علي (عليه السلام) في عهده

إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه) وكذلك المفاهيم والمبادئ السياسية

والدستورية هي ملخص تجربة الإمام علي (عليه السلام) في الحكم وقد

مارسها إذ بان خلافته المباركة فحري بعماله وولاته أن يستفيدوا من تلك

التجربة الفريدة في تطبيق نظرية الإمام علي (عليه السلام) في الحكم وبناء

الدولة المدنية.

التوصيات

يوصي البحث بما يأتي:

(١) أن تكون هناك ورشة عمل من قبل الأساتذة والمتخصصين والباحثين في الجامعات والمعاهد ذات العلاقة والمؤسسات الحقوقية لدراسة بنود هذا العهد المبارك وجعلها كمواد دراسية في الكليات والمعاهد ذات العلاقة.

(٢) صياغة العهد كبنود دستورية تلتزم بها الحكومات الإسلامية لاسيما الحكومة العراقية.

(٣) يتم مفاحة البرلمان العراقي بأن يكون هذا العهد من جملة نظامه الداخلي لحث الرئاسات الثلاث والوزراء واعضاء مجلس النواب لتطبيقه.

المقترحات

طبع هذا العهد مستقلاً ويكون ملحقاً بالدستور العراقي.

حث الطلبة بجميع مستوياتهم ليكون العهد المبارك مادة لعنوانات بحوثهم وفي جميع المستويات.





فقه الدولة في العهد العلوي لمالك الأشتر (ع) دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

الهوامش

- (١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد ٥ / ٤١١، المجلسي، البحار ٢٢ / ٣٤٨ ح ٦٤.
- (٢) الحر العاملي، الوسائل ١١ / ٤٩ ح ١٩٩٩٧.
- (٣) الصحاح، فقه ٦ / ٢٢٤٣.
- (٤) الفيروزآبادي، القاموس المحيط ٤ / ٢٨٩.
- (٥) ابن منظور، لسان العرب ١٣ / ٥٢٢.
- (٦) هود ١١ / ٩١.
- (٧) الطبري، تفسير الطبري، ١٢ / ٦٤.
- (٨) الأمدي، الاحكام في اصول الاحكام ٧ / ١.
- (٩) الحر العاملي، الوسائل ٦٣ / ١٨ ب ح ٤٣.
- (١٠) التوبة ٩ / ١٢٢.
- (١١) روى البخاري (١ / ١٦٤) ومسلم (٢ / ٧١٨)، ورواه أحمد (١ / ٣٠٦) وغيره بسند صحيح من حديث سيدنا ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه أحمد (٢ / ٣٤) وابن ماجه (١ / ٨٠) وغيرهما بسند صحيح عن أبي هريرة. وعند الطحاوي في (مشكل الآثار) (٢ / ٢٨١) من حديث ابن عمر وهو حسن.
- (١٢) في كتاب معالم الأصول (ص ٦٦): والفقه في الاصطلاح هو العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية.
- (١٣) الراغب: المفردات، ص ٣٢٢ (دول)، ابن منظور: لسان العرب، ١١ / ٢٥٢ (دول) الطريحي: مجمع البحرين، ٥ / ٣٧٣ - ٣٧٧ (دول).
- (١٤) آل عمران، ١٤٠.
- (١٥) الكليني: الكافي ٢ / ٤٤٧ ح ١٢.
- (١٦) الأمدي: غرر الحكم ٣٣، رقم ٨٠٢.
- (١٧) م. ن ٢٠٥، رقم ٥١.
- (١٨) م. ن ٢٠٥، رقم ٥٩.
- (١٩) م. ن ٢٠٥، رقم ٥٨.
- (٢٠) م. ن ٢٢٢، رقم ٤٠.
- (٢١) م. ن ٤٤١، رقم ٢.
- (٢٢) نهج البلاغة: ص ٣٣٣، خ ٢١٦.
- (٢٣) الأمدي: غرر الحكم، ٣٨٢، رقم ١٥٣. وللزيد: (ظ): ص ١٨٣، رقم ٦، وص ٣٥٣، رقم ١٠٦٢، وص ٢٤١، رقم ٨٢، وص ٣٧٢، رقم ٥٩.
- (٢٤) فاضل الصنفار: فقه الدولة ١ / ١٦ - ٢٠.
- (٢٥) ابن منظور: لسان العرب ١٣ / ٤٠٢.
- (٢٦) <http://www.alrakoba.net/> جمال ادريس الكنين: الدولة المدنية معناها ومغزاها.
- (٢٧) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢٩١، ص ٥٧١.
- (٢٨) Infrastructure, Online Compact Oxford English Dictionary, http://www.askoxford.com/concise_oed/infrastructure (accessed January 17, 2009).
- (٢٩) محمد عبده: نهج البلاغة، رقم ٢٩١ / ٥٧١.
- (٣٠) م. ن، ص ٥٧٧.
- (٣١) م. ن، ص ٥٨١.
- (٣٢) م. ن، ص ٥٨٩.
- (٣٣) محمد عبده: نهج البلاغة، رقم ٢٩١، ص ٥٧٢.
- (٣٤) م. ن.
- (٣٥) م. ن.
- (٣٦) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢٩١، ص ٥٧٣.
- (٣٧) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢٩١، ص ٥٧٥.
- (٣٨) م. ن، ص ٥٧٧.
- (٣٩) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢٩١،



السنة الثانية - العدد الخامس - ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٧ م

- ص ٥٧٢. بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع.
- (٤٠) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم، ٢٩١، ص ٥٧٦.
- (٦١) محمد تقي المجلسي، روضة المتقين ١٢/ ٢٤.
- (٦٢) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد ١٧/ ٣٥.
- (٦٣) م. ن، ص ٥٧٥.
- (٦٤) الحجرات، ٦.
- (٦٥) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢٩١، ص ٥٧٥.
- (٦٦) م. ن، ص ٥٧٦.
- (٦٧) م. ن، ص ٥٧٧.
- (٦٨) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢٩١، ص ٥٧٧.
- (٦٩) م. ن، ص ٥٧٧.
- (٧٠) باقر شريف القرشي: شرح العهد الدولي للإمام علي (عليه السلام) لواليه مالك الأشر على مصر.
- (٧١) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢٩١، ص ٥٧٩.
- (٧٢) م. ن.
- (٧٣) م. ن، ص ٥٨٠.
- (٧٤) باقر شريف القرشي: شرح العهد الدولي للإمام علي (عليه السلام) لواليه مالك الأشر على مصر.
- (٧٥) م. ن، ص ٥٨١.
- (٧٦) باقر شريف القرشي: شرح العهد الدولي للإمام علي (عليه السلام) لواليه مالك الأشر على مصر.
- (٧٧) محمد عبده، نهج البلاغة رقم ٢٩١، ص ٥٨٣.
- (٧٨) باقر شريف القرشي: شرح العهد الدولي للإمام علي (عليه السلام) لواليه مالك الأشر على مصر.
- (٧٩) م. ن.
- (٨٠) م. ن، ص ٥٨٣ - ٥٨٤.
- (٨١) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢٩١، ص ٥٨٥.
- (٨٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة ١٧/ ٧٩.
- (٤١) م. ن، ص ٥٧٩.
- (٤٢) م. ن، ص ٥٩١.
- (٤٣) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢٩١، ص ٥٧٨.
- (٤٤) م. ن، ص ٥٨٠.
- (٤٥) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢٩١، ص ٥٨٣ - ٥٨٤.
- (٤٦) م. ن، ص ٥٧٨.
- (٤٧) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢٩١، ص ٥٨١ - ٥٨٢.
- (٤٨) م. ن، ص ٥٩٥.
- (٤٩) (ظ): فاضل الصفار، فقه الدولة، ص ١١٥ - ١١٨.
- (٥٠) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢٩٥، ص ٥٧٨.
- (٥١) م. ن، ص ٥٨٦.
- (٥٢) محمد عبده، نهج البلاغة رقم ٢٩١، ص ٥٧٨.
- (٥٣) م. ن، ص ٥٨٨.
- (٥٤) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢٩١، ص ٥٧٢.
- (٥٥) محمد عبده، نهج البلاغة، ص ٥٩٠.
- (٥٦) م. ن، ص ٥٧٣.
- (٥٧) م. ن، ص ٥٧٤.
- (٥٨) باقر شريف القرشي: شرح العهد الدولي للإمام علي (عليه السلام) لواليه مالك الأشر على مصر.
- (٥٩) م. ن، ص ٥٧٤.
- (٦٠) صحيح البخاري ٣/ ٧٣، كتاب المغازي،





فقه الدولة في العهد العلوي لمالك الأشتر () دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

- (٨٣) م. ن، ص ٥٨٦.
- (٩٨) م. ن، ص ٥٩٤.
- (٨٤) محمد عبده، نهج البلاغة، ص ٥٨٧ - ٥٨٨.
- (٩٩) باقر شريف القرشي: شرح العهد الدولي للإمام علي (عليه السلام) لواليه مالك الأشتر على مصر.
- (٨٥) م. ن، ص ٥٨٨ - ٥٨٩.
- (١٠٠) صحيح البخاري الإيمان (٣٣)، صحيح مسلم الإيمان (٥٩)، سنن الترمذي الإيمان (٢٦٣١)، سنن النسائي الإيمان وشرائعه (٥٠٢١)، مسند أحمد بن حنبل (٢/ ٣٥٧).
- (٨٨) فاضل اللنكراني، الدولة الإسلامية شرح لعهد الإمام علي (عليه السلام) إلى مالك الأشتر النخعي، ص ١٢٠.
- (١٠١) م. ن، ص ٥٩٥.
- (٨٩) م. ن، ص ٥٩٠.
- (١٠٢) أعلام الدين و(ظ): فاضل اللنكراني، الدولة الإسلامية، ص ١٦٣.
- (٩٠) م. ن، ص ٥٩١.
- (١٠٣) باقر شريف القرشي: شرح العهد الدولي للإمام علي (عليه السلام) لواليه مالك الأشتر على مصر.
- (٩١) باقر شريف القرشي: شرح العهد الدولي للإمام علي (عليه السلام) لواليه مالك الأشتر على مصر.
- (٩٢) محمد عبده، نهج البلاغة، ٢٩١، ص ٥٩١.
- (١٠٤) فاضل اللنكراني، الدولة الإسلامية، ص ١٦٥.
- (٩٣) باقر شريف القرشي: شرح العهد الدولي للإمام علي (عليه السلام) لواليه مالك الأشتر على مصر.
- (٩٤) م. ن، ص ٥٩٣.
- (١٠٥) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢٩١، ص ٥٩٥ - ٥٩٦.
- (٩٥) باقر شريف القرشي: شرح العهد الدولي للإمام علي (عليه السلام) لواليه مالك الأشتر على مصر.
- (٩٦) م. ن، ص ٥٩٤.
- (١٠٦) باقر شريف القرشي: شرح العهد الدولي للإمام علي (عليه السلام) لواليه مالك الأشتر على مصر.
- (٩٧) محمد عبده، نهج البلاغة، رقم ٢١٩، ص ٥٩٤.



السنة الثانية - العدد الخامس - ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٧ م

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

(١٠) الكافي، ثقة الإسلام أبو جعفر محمد بن إسحاق الكليني الرازي (م ٣٢٩ هـ)، تحقيق علي أكبر الغفاري، الطبعة الثالثة، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨٨ هـ.

(١١) لسان العرب، ابن منظور أبو الفضل محمد بن مكرم (٦٣٠ - ٧١١ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٨ هـ.

(١٢) مجمع البحرين، ومطلع النيرين، فخر الدين بن محمد بن علي بن أحمد بن طريح، (٩٧٩ - ١٠٨٧ هـ)، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٥ م.

(١٣) مسند أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)، دار الفكر، بيروت.

(١٤) مشكل الآثار: للطحاوي المصري الحنفي محمد بن سلامة المتوفى ٣٢١ هـ ط. دار الباز دائرة المعارف النظامية في الهند - حيدر آباد ١٣٣٣ هـ.

(١٥) معالم الأصول (معالم الدين وملاذ المجتهدين) تأليف: جمال الدين الشيخ الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني العاملي (١٠١١ - ٩٥٩ هـ)، نشر جماعة المدرسين، قم، سنة ١٤٠٦ هـ. ق.

(١٦) مفردات ألفاظ القرآن: تأليف: أبي القاسم حسين بن محمد المعروف بـ: الراغب الأصفهاني (٥٠٢ هـ)، نشر دار الفكر، بيروت.

(١٧) نهج البلاغة، شرح محمد عبده، نشر لقاء، قم ١٤٢٥ هـ.

(١) الإحكام في أصول الأحكام. لسيف الدين الأمدي علي بن سالم (٥٥١ - ٦٣١). إعداد سيّد الجميلي. الطبعة الثانية، ٤ أجزاء في مجلدين، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م.

(٢) تفسير الطبري: محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) - دار المعرفة - بيروت - ١٤٠٣ هـ.

(٣) سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥ هـ) - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار الفكر.

(٤) الصحاح: للجوهري (٣٩٣ هـ) - تحقيق أحمد عبد الغفور العطار - دار العلم للملايين - بيروت.

(٥) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ) - عالم الكتب - ط ٥ - ١٤٠٦ هـ.

(٦) صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١ هـ) - دار الفكر - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

(٧) غرر الحكم ودرر الكلم، عبد الواحد بن محمد التميمي الأمدي، مكتب الإعلام الإسلامي، قم.

(٨) فقه الدولة: فاضل الصفار، دار الأنصار، ط ١، ٢٠٠٥ م، مطبعة باقري، ايران.

(٩) القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، دار الجليل، بيروت.





فقه الدولة في العهد العلوي لمالك الأشتر () دراسة معاصرة للبنى التحتية للدولة المدنية.....

Fulmer, Jeffrey (2009). "What in the world is infrastructure?". PEI Infrastructure Investor (July/August): 30-32.

(٢٢)

Infrastructure, American Heritage Dictionary of the English Language, <http://education.yahoo.com/reference/dictionary/entry/infrastructure> (accessed January 17, 2009).

(٢٣)

Infrastructure, JP 1-02, Department of Defense Dictionary of Military and Associated Terms, p. 260, 12 April 2001 (rev. 31 August 2005) <http://www.dtic.mil/cgi-bin/GetTRDoc?AD=ADA439918&Location=U2&doc=GetTRDoc.pdf> (accessed January 17, 2009).

(١٨) وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: تأليف: الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (١٠٣٣-١١٠٤ هـ)، نشر مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩ هـ. ق.

(١٩)

<http://www.alrakoba.net> جمال إدريس الكنين: الدولة المدنية معناها ومغزاها.

(٢٠)

Infrastructure, Online Compact Oxford English Dictionary 20- http://www.askoxford.com/concise_oed/infrastructure (accessed January 17, 2009), Steven M. Sheffrin (2003) Economics: Principles in action. Sullivan Arthur page 474. ISBN 0-13.

(٢١)

